جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية
The Islamic University of Al Saied Mohamed Bin Ali Al sanussi

جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية

مركز السيد أحمد الشريف للدراسات والبحوث العلمية

المؤتمر العلمي الأول

واقع المصالحة الوطنية في ليبيا

المعوقات والحلول

ضمن المحور السابع:

(الخطاب الإعلامي والمصالحة الوطنية)

بحث بعنوان

((موقف الصحافة المحلية من جهود الوحدة والمصالحة الوطنية (1947-1951م): صحيفة الوطن أنموذجاً))

الباحث : الدكتورة هَرْفِيّة محمود علي محمّد.

مكان العمل: جامعة ليبيا المفتوحة. الدرجة العلمية : محاضر.

التخصص العام : تاريخ التخصص الدقيق : تاريخ حديث ومعاصر

(091) 766 0833 harfyia@gmail.com

1444هـ - 2023 م

ملخص:

بعد الحرب العالمية الثانية برز في ليبيا حراكٌ وطنيٌّ كان من جملة مظاهره تنامي دور الأحزاب والهيئات السياسية المُطالِبة بحق البلاد في الاستقلال والوحدة، ورفع المذكرات وعرض الأسانيد في المحافل الدولية التي تؤكّد حق الليبيين في التمتّع بالحرية والاستقلال؛ غير أن تلك الجهود اصطدمت بعقبة التشتت واختلاف الرؤى تجاه مسائل حساسةٍ؛ كمسألة الإمارة السنوسية والنظام الاتحاديّ؛ الأمر الذي استلزم جهوداً من مختلف الأطراف لتقريب وجهات النظر وتحقيق المصالحة الوطنية ليظهر الوطن بصورةٍ مُوحّدةٍ وهو يطالب لتحقيق استقلاله أمام المجتمع الدولي وهيئة الأمم المتّحدة.

ومن منطلق أن الصحافة هي لسان حال الشعب والمرآة التي تعكِس فكره ومزاجه والنبراس الذي يُوجّه الأمّة في أوقات الحيرة، فقد تناول هذا البحث موقف الصحافة المحلية من دعم جهود الوحدة والمصالحة الوطنية ودورها في تنوير الرأي العام، متّخذاً من صحيفة الوطن نموذجاً لذلك.

وقد خلُص البحث إلى إثبات صحّة فرضيته بأن صحيفة الوطن كانت صحيفةً وطنيةً بامتياز، عملت بمهنية ومارست دوراً تعبوّياً مؤيّداً وداعماً ومُوجّهاً لجهود المصالحة الوطنية.

الكلمات المفتاحية: المصالحة الوطنية، الوحدة، الإمارة السنوسية، النظام الاتحاديّ، الصحافة الليبية، صحيفة الوطن، اللجنة الرُباعيّة.

Abstract:
After World War II, a national movement emerged in Libya. Among its manifestations was the growing role of political parties and bodies to demand the country's right to independence and unity, and to submit memos and present evidence in international forums that affirm the right of Libyans to enjoy freedom and independence. However, these efforts collided with the obstacle of dispersion and differing visions on some sensitive issues; as the issues of the Sanusi emirate and the federal system among others. This necessitated efforts by the various parties to bring points of view closer and achieve national reconciliation so that the country would appear unified as it demanded and achieved its independence before the international community and the United Nations. On the basis that the press is the mouthpiece of the people and the mirror that reflects their thoughts and moods and the beacon that guides the nation in times of confusion, this research deals with the position of Libyan local press in supporting the efforts of unity and national reconciliation and its role in enlightening public opinion, taking Al-Watan newspaper as a model for that. The research concluded that its hypothesis was correct and that Al-Watan newspaper was a national newspaper par excellence, which worked professionally and played a crucial role in mobilizing the national reconciliation efforts.
Keywords: national reconciliation, unity, the Sanusi emirate, the federal system, Libyan press, Al-Watan newspaper, the Quartet.

مقدّمة:

برزت قضية استقلال ليبيا ومسألة تصفية المستعمرات الإيطالية في نهاية الحرب العالمية الثانية فاسترعت اهتمام الدول الكبرى التي كان لكُلٍّ منها مصالحه وحساباته ومطامعه في ليبيا وموقعها الاستراتيجي ورغبته في ألّا يستأثر خصومه بها. وتزامناً مع هذا الحراك الدولي، برز حراكٌ محليٌّ وطنيٌّ آخر؛ فقد نشطت الحركات السياسية داخل ليبيا وخارجها من خلال تنامي دور الأحزاب والهيئات السياسية المُطالِبة بحق البلاد في الاستقلال والوحدة ومن خلال سعي تلك الحركات إلى رفع المذكرات إلى المحافل الدولية وعرض الأسانيد التي تؤكد حق الليبيين في التمتّع بالحرية والاستقلال أسوةً بباقي الأمم.

غير أن تلك الجهود اصطدمت بعقبة التشتت وإرثٍ من التوجّس ما بين ممثلي الأحزاب والجماعات السياسية في إقليميْ طرابلس وبرقة وذلك بسبب اختلاف الرؤى والمطالب تجاه بعض المسائل الخلافية مثل الإمارة السنوسية والنظام الاتحاديّ؛ الأمر الذي استلزم جهوداً كبيرةً من مختلف الأطراف الحريصة على مصلحة الوطن لتقريب وجهات النظر ولحسم الخلافات والقضاء على أسباب التأزّم درءاً لأسباب تجزئة البلاد وهدم وحدتها؛ وبالتالي ضياع أملها في الحصول على الاستقلال والتخلّص من الوصاية الأجنبية. وقد كان لجهود المصالحة الوطنية والتوافق الوطني تلك الدور الحاسم في زيادة التلاحم بين مكونات المجتمع ليظهر بصورة موحّدة وهو يطالب بحقه في الاستقلال أمام المجتمع الدولي، ولها الفضل فيما تحقق لاحقاً من انتزاعٍ لاستقلال البلاد رغم تربّص بعض القوى الدولية وتشكّك بعض القوى المحلية.

وباعتبار الدور المؤثر للصحافة والتي يمكن لها أن تكون لسان حال الشعب والمرآة التي تعكس فكره ومزاجه والنبراس الذي يُوجّه الأمّة في أوقات الشدائد والمحن والتيه والحيرة؛ كما يمكن أن تكون بالمقابل وسيلةً للتضليل ونشر روح الانهزام والفُرقة، فقد جاء هذا البحث ليناقش موقف الصحافة المحلية في دعم جهود الوحدة والمصالحة الوطنية ودورها في تنوير الرأي العام وتوعية الشعب نحو أهمية وحدة الوطن واستقلاله وتوجيهه نحو مواجهة حلول التجزئة والتقسيم. يهدف البحث إلى استنطاق أعمدة الصحف خلال الفترة زمن البحث في محاولةٍ لإبراز الكيفية التي تناولت بها مسائل الوحدة والمصالحة الوطنية. وقد اتخذ البحث من صحيفة الوطن أنموذجاً للصحافة

المحلية في ذلك.

يسعى البحث للإجابة على جملة من التساؤلات؛ منها: ما هي رؤية صحيفة الوطن حول القضايا الوطنية؟ وما مدى مواكبتها لجهود الوحدة والمصالحة الوطنية؟ وما مدى تفاعلها مع تلك الجهود؟ وما ردود فعلها تجاهها؟ وهل كانت عاملاً داعماً أو محجّماً لها؟ وإلى أي مدى استطاعت معالجة هذا الأمر الحساس بموضوعية واحترافية؟

ويتحدّد الاطار الزمني للبحث بدايةً من العام 1947م وهو عام بدء صدور صحيفة الوطن إلى العام 1951م حيث تم فيها إيقافها وتعطيلها. أما عن الدراسات السابقة فلم يتسنَّ للباحثة الاطلاع على دراسة تبحث في ذات الموضوع؛ غير أن الجدير بالذكر هنا أن الدكتورة علجية بشير العرُفي قد وظّفت ذات الصحيفة في دراسةٍ لها بعنوان "موقف صحيفة الوطن من التطوّرات الدستورية في ليبيا"، ناقشت فيها موقف الصحيفة من تمثيل الجاليات في اللجنة التحضيرية، ومن تشكيل الهيئة التأسيسية، ومن تصريحات الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومن الحكومات الثلاث.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي للتتبع الزمني للأحداث، والمنهج الوصفي لوصف العناوين الصحفية، إضافةً إلى المنهج التحليلي لتحليل المقالات ودراسة خلفيات الأحداث وأبعادها. وينطلق البحث من فرضيةٍ أساسية مفادها أنّ صحيفة الوطن كانت صحيفة وطنية عملت بمهنيّة واحترافية فمارست دوراً تعبويّاً داعماً لجهود الوحدة والمصالحة الوطنية.

وللوصول إلى إثبات صحة أو بطلان تلك الفرضية، تم تقسيم البحث إلى مُقدّمة ومَدخل وثلاثة مباحث وخاتمة. تضمّن المدخل تعريفاً بصحيفة الوطن ورؤيتها وجهة إصدارها وأهدافها واهتماماتها. فاختص المبحث الأول بموقف الصحيفة من مفاوضات الوحدة بين طرابلس وبرقة في بنغازي عام 1947م. في حين اختص المبحث الثاني بموقف الصحيفة من لجنة التحقيق الرباعية عام 1948م ودورها في تعبئة صفوف الشعب أمامها. أما المبحث الثالث فناقش موقف الصحيفة من النظام الاتحاديّ الذي تمّ اعتماده بعد صدور قرار الاستقلال.

مدخل تعريفي بصحيفة الوطن:

صحيفة الوطن هي لسان حال "**جمعية عمر المختار**"[*] والناطق الرسمي باسمها. وقد صدر أوّل أعدادها في 7 يناير 1947م، وإن كان قسم الرياضة التابع لجمعية عمر المختار قد سبق ذلك بإصدار نشرة رياضية تحت اسم "**برقة الرياضية**" في يوليو 1943م، كما أصدرت الجمعية دورية شهرية أخرى للآداب والعلوم والفنون تحت اسم "**مجلة عمر المختار**" في أغسطس 1943م.

وقد استمرت نشرة برقة الرياضية في الصدور بطابعها الرياضي حتى 1947م، حين تحوّلت إلى صحيفة "**الوطن**" السياسية[1]. وقد كانت صحيفة الوطن تصدر أسبوعياً كل يوم ثلاثاء، وتتم طباعتها في مطابع المحيشي بمدينة بنغازي لمالكها أحمد رفيق المهدوي، ويُوزّع منها حوالي تسعمائة نسخةٍ، بسعر قرشٍ واحدٍ للنسخة[2]. أما قيمة اشتراكها فكان 50 قرشاً. وكان مصطفى بن عامر هو صاحب امتياز الصحيفة، ومحمّد الصابري رئيساً لتحريرها. كان جُلُّ المقالات الصادرة

---

[*] جمعية عمر المختار ظهرت بدايةً كنادٍ رياضيٍ تحت اسم نادي عمر المختار. وقد كانت إرهاصات نشأتها في مصر في عام 1941م لكنها لم تر النّور فعلاً إلاّ في 1942م على يد السيد مصطفى بن عامر أحد طلاب الأزهر الشريف آنذاك. ولكي تكتسب الجمعية صيغةً شرعيةً تم عرضها على السيّد إدريس السنوسي الذي وافق عليها، واعتمد قانونها الأساسي في 31 يناير 1943م، وقد عيّنته الجمعية رئيساً فخريّاً لها. اقتصر نشاط الجمعية بدايةً على الأنشطة الثقافية والأعمال الخيرية، وتكوين اتحادات الألعاب الرياضية، لكنها بعد ذلك انغمست في القضايا السياسية. وقد كان شعارها هو "النجاح في الاتحاد والخير في العمل والمجد في التضحية". وعندما أمر إدريس السنوسي بحلّ جميع الأحزاب السياسية في برقة امتثلت الجمعية للقرار، وعادت للظهور كنادٍ ومنظمة رياضية فقط. ثم بعد الإمارة السنوسية الثانية في يونيو 1949م عادت للظهور تحت اسم الجبهة الوطنية إلى أن تم حلّها نهائياً في يوليو 1951م. للمزيد عن نشأة الجمعية وأهدافها =

= ورؤيتها وميثاقها وأعمالها، يُنظر: محمّد بشير المغيربي، وثائق جمعية عمر المختار (صفحة من تاريخ ليبيا)، القاهرة، دار الهلال، 1993م؛ وكذلك = تقرير القنصلية الأمريكية في بنغازي إلى وزارة الخارجية في واشنطن تحت عنوان "الجمعية الوطنية جمعية عمر المختار سابقاً"، بتاريخ 26 سبتمبر 1951م، ص 3–27؛ مجلة عمر المختار، العدد الأول، أغسطس 1943م، ص 2–4.

[1] علّل البعض تغيير اسم جريدة برقة الرياضية إلى الوطن بوجود اسمين متقاربين لجريدتين في بنغازي هما برقة الجديدة وبرقة الرياضية ممّا قد يوجد التباساً. للمزيد يُنظر: طرابلس الغرب، س/ 4، ع/ 1098، 15 يناير 1947م، ص 4.

[2] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمخطوطات، وحدة الوثائق الأجنبية، ملف بحوث ومقالات رقم 39، تقرير من الأرشيف البريطاني بعنوان مذكرة عن جمعية برقة الوطنية (جمعية عمر المختار)، وضعته دار المعتمد البريطاني دي كاندول في بنغازي في 27 أكتوبر 1951م، ص 16، 17.

عن صحيفة الوطن لا يحمل أسماءً ولا توقيعاتٍ وذلك لأن مقالاتها كانت تصدر تحت إشراف أسرة تحرير داخلية بالتشاور مع أبرز أعضاء الجمعية[1]، وبالتالي فإن مقالاتها كانت ممثِّلة تمثيلاً جليّاً لوجهة نظر الجمعية.

وقد ركّزت صحيفة الوطن على نقد سياسة الإدارة البريطانية؛ وكانت لها ردود فعلٍ لاذعةٍ تجاه الانجليز معتبرة السياسة البريطانية هي المسؤولة عن الانقسامات في البلاد؛ حتى أن السكرتير السياسي البريطاني وجّه في يوليو 1947م إنذاراً للصحيفة يُحذّرها من مغبّة نشر أي مقالاتٍ أو رسومٍ مخلّة بالقانون أو النظام أو أن تهاجم أيّ مسؤولٍ في الإدارة البريطانية[2]. لذلك تعرّضت الصحيفة للإيقاف عدّة مراتٍ[3]. وبعد سَنّ قانون الصحافة تورّطت الصحيفة في نزاعٍ مع الحكومة لنشرها مقالاتٍ نقديةٍ لأعمالها؛ فتم إيقافها وتعطيلها لمدة شهرين ابتداءً من بداية نوفمبر 1950م، ثم عادت للنشر بأمر الملك في 5 ديسمبر 1950م[4]، ليتم إيقافها وتعطيلها نهائياً في 15 يوليو 1951م بعد نشرها لمقالٍ في افتتاحية العدد 270 بعنوان: "**الشعب يتظاهر لحادث إنساني خطير والحكومة تحارب الشعب وتعتقل شبابه**" هاجمت فيه تصرّف الحكومة عقب حادثٍ إنساني بمستشفى بنغازي تمثّل في عدم دفن أحد موتى المسلمين وبقاء الجثمان لعدة أيام ما أدّى إلى قيام مظاهرات شاركت فيها جمعية عمر المختار وأدّت إلى اعتقال أعضائها وإيقاف الصحيفة نهائياً عن النشر[5].

المبحث الأوّل: موقف الصحيفة من مفاوضات الوحدة بين طرابلس وبرقة في بنغازي عام 1947م :

بدأت في عام 1946م التحركات المحلية والدولية لتقرير مصير ليبيا باعتبارها مستعمرة إيطالية سابقة، وبدأ النشاط السياسي في طرابلس وبرقة يتبلور في أشكالٍ مختلفةٍ، حيث تشكّلت عدة أحزاب

---

(1) المصدر السابق، ص 17، 18.

(2) يُنظر: تقرير القنصلية الأمريكية في بنغازي، مصدر سابق، ص 15–23.

(3) يُنظر: محمّد بشير المغيربي، المصدر السابق، وثيقة رقم 9، ص 45.

(4) يُنظر: المصدر نفسه، وثيقة رقم 64، ص 218؛ صحيفة الوطن، س/ 7، ع/ 224، 27 يونيو 1950م؛ طرابلس الغرب، س/ 7، ع/ 1269، ديسمبر 1950م، ص 2.

(5) محمّد بشير المغيربي، المصدر السابق، وثيقة رقم 77، ص 282.

وجمعيات سياسية[1] أخذت على عاتقها السعي لإيصال صوت الشعب الليبي للرأي العام العربي والعالمي وإلى المحافل الدولية للمطالبة بحرية البلاد واستقلالها؛ غير أن تلك المساعي اصطدمت بمسألةٍ جد حساسةٍ هي مسألة الإمارة السنوسية. إذ فيما كانت الإمارة السنوسية تلقى قبولاً عامّاً من كافة القوى والشخصيات في برقة، فإنها لم تحظ بنفس الدرجة من القبول من بعض الزعامات في طرابلس. وقد تلازمت مسائل الاستقلال والوحدة مع مسألة الإمارة؛ إذ كان أنصار الإمارة لا يعترفون بالوحدة إلاّ على أساس الاعتراف بإمارة السيد إدريس السنوسي على طرابلس وبرقة[2].

والجدير بالذكر أن أصول مسألة الإمارة السنوسية ترجع إلى عشرينيات القرن العشرين؛ عندما استشعر زعماء المقاومة ضد الغزو الإيطالي حاجتهم الماسّة إلى وحدة الصفّ لردّ الغزو فقرّروا في اجتماعهم المنعقد في مؤتمر غريان في نوفمبر 1920م توحيد البلاد تحت زعامة شخصٍ كفؤٍ؛ وقد جاء في قرارهم: "**إن الحالة التي آلت إليها البلاد لا يمكن تحسينها إلا بإقامة حكومةٍ قادرةٍ، ومؤسَّسة على ما يُحقّق الشرع الإسلامي بزعامة رجلٍ مُسلمٍ يُنتخب من الأُمّة، لا يُعزل إلا بحُجّةٍ شرعيّةٍ وإقرارِ مجلس النُّوّاب، وتكون له السلطة الدينية والعسكرية بأكملها بموجب دستور تُقرّه الأمّة بواسطة نُوَّابِها، وأن يشمل حُكمه جميع البلاد بحدودها المعروفة**"[3].

وكان قد سبق ذلك بوقت وجيز اعتراف إيطاليا بالسيد إدريس السنوسي أميراً على برقة بمقتضى اتفاقية الرجمة المُبرمة معه في 25 أكتوبر 1920م[4].

---

(1) للمزيد عن الأحزاب والتنظيمات والهيئات السياسية يُنظر: مفتاح السيد الشريف، ليبيا نشأة الأحزاب ونضالاتها، بيروت، دار الفرات للنشر، 2010م؛ سالمة عبدالعال الجاضرة، الجماعات السياسية الليبية (1943–1951م): أصولها التاريخية ومواقفها السياسية وممارستها التوفيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي، جامعة قاريونس، د. ت؛ رجب حراز، "الأحزاب الليبية وقضايا الاستقلال الإمارة–الوحدة 1946–1948م"، مجلة البحوث والدراسات العربية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ع/ 6، يونيو 1975م، ص 56–59.

(2) اللجنة الطرابلسية، الكتاب الأبيض في وحدة طرابلس وبرقة، القاهرة، دار الأنوار للطباعة، 1952م، ص 16، 17.

(3) الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، ط. 4، بيروت، دار المدى الإسلامي، 2004م، ص 408.

(4) محمّد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، مراجعة: يوسف المجريسي، بريطانيا، مركز الدراسات الليبية، أكسفورد، 2005م، ص 312–320.

تلا ذلك في 21 يناير 1922م اجتماعٌ آخر لِثُلَّةٍ من زُعماء طرابلس في مؤتمرٍ بسرت [1] اتفقوا فيه على أنّ توحيد كلمة طرابلس وبرقة لا يتأتى بغير الاتفاق على مسألة الإمارة؛ لذا اقتنعوا أنّ إسناد الإمارة إلى السيد إدريس ضرورةٌ لا مناص منها لتحقيق تلك الوحدة[2].

وعليه، اتفقوا على إرسال وفدٍ إلى السيد إدريس السنوسي لدعوته إلى الحضور لطرابلس لمُبايعته. ولكن السيد إدريس لم يُقابل الوفد حرصاً على عدم إثارة الطليان؛ فاستمر الطرابلسيون في محاولتهم وأرسلوا وفداً آخر في نوفمبر 1922م حمل له كتاب البيعة[3]. وقد ردّ السيد إدريس بكتابٍ قبِل فيه البيعة ومواجهة العدو صفاً واحداً في طرابلس وبرقة[4].

غير أن سفر السيد إدريس السنوسي إلى مصر في يناير 1923م[5] حرم الوطن من الاستفادة من ميزات تلك البيعة وشروطها والتزاماتها بوحدة الصف؛ الأمر الذي اعتبره الطرابلسيين سبباً في تحلُّلهم من الوفاء بها. وبذلك ظلّت سمة الانفصال والشُّقّة سائدةً بين طرابلس وبرقة.

وقد زادت شقّة الخلاف بين الجانبين بعد بداية الحرب العالمية الثانية والتي دخل فيها الليبيون إلى جانب انجلترا بمقتضى الاتفاق المبرم في "جاردن سيتي" في 19 أغسطس 1940م والذي نص من ضمن مقرراته على "**إعلان الإمارة السنوسية والثّقة التامّة بالأمير السيد محمّد إدريس السنوسي المهدي المُبايَع له بالإمارة على القطرين**"[6]؛ حيث اعتبر زعماءٌ طرابلسيون ذلك استباقاً للحوادث خصوصاً وأن البلاد ما زالت تحت السيطرة الإيطالية[7].

---

[1] الطاهر الزاوي، المصدر السابق، ص 414، 415.

[2] المصدر نفسه، ص 428.

[3] يُنظر نص كتاب البيعة: المصدر نفسه، ص 439–442؛ سالم الكبتي، المجهول من تاريخ ليبيا، ج/ 2، إدريس السنوسي الأمير والملك، بنغازي، دار الساقية للنشر، 2013م، ص 247، 248.

[4] يُنظر نص الرد على كتاب البيعة وقبولها: الطاهر الزاوي، المصدر السابق، ص 441، 442؛ سالم الكبتي، المصدر السابق، ص 249.

[5] محمّد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص 390، 391.

[6] محمّد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثة: وثائق تحريرها واستقلالها، القاهرة، دار عيد للنشر والتوزيع، 2012م، ج/ 1، ص 328؛ مفتاح السيد الشريف، المصدر السابق، ص 26.

[7] للمزيد عن أسباب الخلاف، يُنظر: محمّد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص 328–342؛ الكتاب الأبيض، مصدر سابق، ص 31، 32.

إثر نهاية الحرب العالمية الثانية، ظهرت الحاجة إلى توحيد الصف الوطني لمواجهة ارتهان مصير البلاد بيد الدول العظمى المنتصرة في الحرب والتي أُوكلت إليها مهمّة تصفية المستعمرات الإيطالية –الدولة المنهزمة في الحرب–. وكان التّخوُّف من عودة الوصاية الإيطالية على منطقة طرابلس دافعاً لنشاط الهيئات والأحزاب السياسية للسعي لتحقيق الوحدة كمطلب أساسي للاستقلال. ومن ذلك مساعي الجبهة الوطنية المتّحدة(*) والتي تشكلت في 15 مايو 1946م كرد فعلٍ مباشرٍ على ما تضمنته مباحثات مجلس وزراء خارجية الدول الأربع المنعقد للإعداد لمؤتمر الصلح في باريس في أبريل– مايو 1946م والذي كانت الجبهة تخشى أن تُعاد من خلاله الوصاية الإيطالية على البلاد[1].

وقد كانت مساعي الجبهة الوطنية المتّحدة من أجل الاستقلال تسير في خطّين متوازيين، داخلياً وخارجياً؛ فعملت على إيصال صوت الأمّة الليبية للخارج "... **فأبرقت البرقيات وكتبت المذكرات ونظّمت الأحزاب والاحتجاجات واتّصلت بسفير أمريكا وأسمعت العالم المتمدين دويّ صوت احتجاجها...**"[2].

وفي ذات الوقت حاولت رأب الصدع والتقريب بين وجهات النظر في مسألة الإمارة وذلك كي تتفق كلمة "الأمّة الليبية" وتتوحّد جهودها فأرسلت وفداً(**) إلى السيد إدريس المُقيم في القاهرة في 20 يونيو 1946م "... **وتحقيقاً لمبدأ الوحدة فقد أوفدت الجبهة وفداً تمهيداً لسمو الأمير السيد إدريس ليستطلع رأيه فيها وفي وضع البلاد بصفة عامّة، وما عسى أن يكون سُمُوُّه مستعداً لقبوله من رغبات الشعب إذا ما نادى بإمارته عليه**"[3].

(*) ترأس هيئة الجبهة سالم المنتصر، وعضوية محمّد أبوالأسعاد (مفتي طرابلس)، وعون سوف، والطاهر المريّض، وإبراهيم بن شعبان، وغيرهم. للمزيد عن مبادئ الجبهة وميثاقها وأعضائها، يُنظر: المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمحفوظات، وحدة الوثائق العربية، ملف اللجان والأحزاب، ملف رقم 36، وثيقة رقم 67، ميثاق الجبهة الوطنية المتّحدة ونظامها الإداري.

(1) آراء حول مصير ليبيا: طرابلس الغرب، س/ 4، ع/ 888، 30 أبريل 1946م، ص 1.

(2) سالم الكبتي، المصدر السابق، ج/ 2، ص 524، نشرة أعدتها ووزّعتها الجبهة الوطنية المتّحدة في طرابلس، 1946م.

(**) ضمّ الوفد المُرسل إلى القاهرة كلاً من: السيد محمود المنتصر، والسيد الطاهر المريّض. للمزيد يُنظر: محمّد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا، المصدر السابق، ج/ 1، ص 388.

(3) المصدر نفسه، ص 525؛ طرابلس الغرب، س/ 4، ع/ 914، 12 يونيو 1946م، ص 2.

وقد قبل السيد إدريس مبدئياً مطالب الجبهة على أن يستشير أهل برقة مؤكّداً على أن الغاية الأسمى هي السعي إلى الاستقلال وأن تظفر الأمّة بأمانيها الوطنية وتتمتع بحريتها[1].

كان ردّ السيد إدريس السنوسي الذي عاد به أعضاء الوفد مبعثاً لاطمئنان أعضاء الجبهة الوطنية المتّحدة للمفاوضات المقبلة في بنغازي؛ خصوصاً بعد إعلانه لذاك الاتفاق في خطابه الذي ألقاه عند زيارته لمدينة بنغازي في 9 أغسطس 1946م[2].

وبناءً عليه، سعت الجبهة إلى تشكيل اللجان وإضافة ممثلين لها لتُؤلّف منهم وفد المفاوضات؛ كما أصدرت بياناً للشعب الطرابلسي تنويراً للرأي العام حول المفاوضات المقبلة عبّرت فيه عن حرصها على وحدة الأمّة وأملها في نجاح المفاوضات[3].

وفي ذات الوقت حتى تُضيّع الفرصة على المُناوئين لتلك المفاوضات في القيام بأي عمل ضدّها[4] أكّدت الجبهة على مبدأيْ الاستقلال والوحدة مع ترك أمر شكل الحكم إلى المستقبل[5]. وتمّ في اجتماعٍ للجبهة عُقد في 21 نوفمبر 1946م[6] اختيار الوفد الذي سيشارك في تلك المفاوضات.

---

(1) يُنظر: محمّد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا، مصدر سابق، ج/ 1، ص 396؛ تصريحات سمو الأمير: برقة الجديدة، س/ 4، ع/ 750، 12 يونيو 1946م، ص 2.

(2) محمّد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا، المصدر السابق، ج/ 1، ص 406، 407؛ بيان سمو الأمير التاريخي الرائع: برقة الجديدة، س/ 4، ع/ 776، 11 أغسطس 1946م، ص 3.

(3) طرابلس الغرب، س/ 4، ع/ 1099، 12 يناير 1947م، ص 2.

(4) فمثلاً صرّح رئيس الحزب الوطني السيد مصطفى ميزران بعدم تقيّد حزبه بما يتم التعاقد عليه من قبل وفد الجهة الوطنية مع الجبهة البرقاوية، للمزيد يُنظر: بيان الحزب الوطني، طرابلس الغرب، 14 يناير 1947م، ص 2.

(5) لم تحظ مسألة الامارة بذات الولاء بين الأحزاب في طرابلس ليس في هذه الفترة فقط وإنما طيلة الفترات السابقة حتى أن البعض علّق على ذلك فقال "يبدو أن مواثيق البيعة التي بعث بها زعماء طرابلس للأمير إدريس في عدة مناسبات منذ عام 1921م كانت لا تستند إلى قناعات حقيقية وإنما لاعتبارات مصلحية وقتية. للمزيد يُنظر: مجيد خدوري، ليبيا الحديثة: دراسة في تطورها السياسي، ترجمة: نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1966م، ص 103.

(6) تشكّل الوفد من تسعة أعضاء هم: محمّد أبوالأسعاد العالم (مفتي طرابلس)، وعون محمّد سوف، ومحمّد الهنقاري، وعبدالرحمن القلهود، وزكيتو حبيب، وسالم المنتصر، وإبراهيم بن شعبان، ومحمّد الميّت، وعبدالمجيد كعبار، ثم انظم إليهم محمود المنتصر قادماً من القاهرة. يُنظر: برقة الجديدة، س/ 4، ع/ 839، 15 يناير 1947م، ص 2؛ طرابلس الغرب، س/ 4، ع/ 1098، 15 يناير 1947م، ص 4.

وصل وفد الجبهة الوطنية المتّحدة إلى مدينة بنغازي في 12 يناير 1947م، وكان في استقباله وفد الجبهة الوطنية البرقاوية[*] ووفدٌ من جمعية عمر المختار وجماهيرٌ غفيرةٌ من الأهالي، وفي 15 يناير قابل الوفد الأمير إدريس السنوسي وأظهر ارتياحه للمفاوضات مُصرّحاً بحرصه على المطالبة بوحدة البلاد في كل خطواته[1].

وفي 18 يناير عُقد أول اجتماع بين الطرفين؛ حيث ترأس محمّد أبوالأسعاد العالم (مفتي طرابلس) وفد الجبهة الوطنية المتّحدة فيما ترأّس السيد عمر منصور الكيخيا وفد الجبهة البرقاوية[**]. وقد قدّم وفد الجبهة الوطنية المتّحدة مقترحه للاتفاق في سبع موادٍ هي:

أوّلاً: التمسك بوحدة ليبيا بحدودها الطبيعية قبل الحرب العالمية الثانية ورفض أي محاولةٍ ترمي إلى تقسيمها أو فصل أي جزءٍ منها.

ثانياً: الاستقلال التام لكل البلاد الليبية.

ثالثاً: الالتفاف حول سُمّو الأمير المعظّم السيد محمّد إدريس المهدي السنوسي والمناداة به أميراً على ليبيا بحكومةٍ ديمقراطيةٍ دستوريةٍ نيابيةٍ.

رابعاً: انضمام البلاد بعد نيلها الاستقلال إلى جامعة الدول العربية كعضوٍ من أعضائها.

خامساً: تأليف هيئةٍ مشتركةٍ لتوحيد الجهود المُتعلقة بصالح الوطن تحت إشراف سمو الأمير.

سادساً: يلتزم الطرفان العمل على تحقيق المبادئ المشار إليها والدفاع عنها بكل الوسائل الممكنة، وعدم قبول أي وضعٍ لا يتفق معها.

سابعاً: يجري العمل بهذه الاتفاقية بعد توقيعها من الطرفين، وموافقة سمو الأمير عليها[2].

---

[*] الجبهة الوطنية البرقاوية هي تنظيم سياسي تشكّل في برقة في 26 يوليو 1946م من بعض القبائل الموالية للسنوسية وأعيان مدينة بنغازي ودرنة بإيعاز من السيد إدريس السنوسي الذي أعلن عن تشكيله في خطابه بمناسبة العيد القومي في 11 أغسطس 1946م. للمزيد يُنظر: برقة الجديدة، س/ 4، ع/ 776، 11 أغسطس 1946م، ص 3؛ مفتاح السيد الشريف، مصدر سابق، ص 264.

[1] يُنظر: محمّد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا، المصدر السابق، ج/ 1، ص 410.

[**] تكوّن وفد الجبهة البرقاوية المفاوض من: عمر منصور الكيخيا رئيساً، وحسين باشا بسيكري، والقاضي عبدالحميد عطية الديباني، وعمر فائق شنّيب، والشيخ عبدالحميد العبّار، وعوض لنقي، وعبدالرزاق شقلوف، ومنير البعباع، ورينا تو تشوبه ممثلاً عن الطائفة اليهودية. للمزيد يُنظر: محمّد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا، المصدر السابق، ج/ 1، ص 410.

[2] بيان الجبهة الوطنية عن مفاوضاتها: طرابلس الغرب، س/ 4، ع/ 1109، 26 يناير 1947م.

وتكلّم رئيس الوفد البرقاوي في الجلسة فعبّر عن إيمانه بالوحدة وبحاجة البرقاويين إليها أكثر من الطرابلسيين؛ ولكنه علّق على المادة السادسة وهي عدم قبول أي وضعٍ لا يتفق معها فقال: "**إننا نطالب بالوحدة ولكن لا يمكن أن نرتبط بطرابلس في كل الأحوال؛ وإن برقة إذا ما مُنحت وضعاً خاصاً فإنها تقبله راضيةً به، وإن كانت تستمر في طلب الوحدة**"[1].

وبعد نقاشٍ دام ساعتين انتهى الاجتماع دون التوصّل إلى نتيجةٍ، واستؤنف الاجتماع في مساء ذات اليوم حيث قدّمت الجبهة البرقاوية نفس المواد السبع ولكن بعد إدخال تعديلاتٍ عليها، فاستبدلت بالمادة الأولى العبارة التالية: "**المطالبة بوحدة ليبيا**" وأضافت إلى المادة الثالثة المتعلقة بالإمارة عبارة "**بلا قيد ولا شرط**" بعد عبارة "**والمناداة به أميراً**" فصار منطوق هذه الفقرة "**والمناداة به أميراً على البلاد بلا قيد ولا شرط**"، ثم حذفت من المادة السادسة عبارة "**وعدم قبول أي وضع لا يتفق معها**"، وتمّ استبدالها بعبارة "**على أنه إذا تعذر ذلك ينقذ ما يمكن إنقاذه، ويسعى لإنقاذ البقية الباقية**". وتخلّصاً من أيّة التزامات قد تترتب على المادة السابعة تم حذف عبارة "**وموافقة الأمير عليها**"[2].

وفي الجلسة المسائية قدّم الوفد الطرابلسي مشروع اتفاقٍ جديدٍ من ثلاث مواد بدلاً من المواد السبع السابقة نصّ على الآتي:

أوّلاً: العمل بكل الوسائل الممكنة على تحقيق الاستقلال التام لكل البلاد الليبية، وعلى وحدة ليبيا بحدودها الطبيعية بدون أي تجزئةٍ، والمناداة بسمو الأمير محمّد إدريس المهدي السنوسي أميراً على البلاد بأكملها بحكومةٍ ديمقراطيةٍ دستوريةٍ نيابيةٍ، والانضمام إلى جامعة الدول العربية.

ثانياً: تأليف هيئةٍ مشتركةٍ لتأليف الجهود المتعلقة بمصالح الوطن تحت إشراف سمو الأمير.

ثالثاً: العمل بهذه الاتفاقية عند توقيعها من الطرفين وموافقة الأمير عليها[3].

لكن ممثلي الوفد البرقاوي لم يرضوا بهذا التعديل، فلم يتم التوصّل إلى اتفاق. ونظراً لتمسك كلّ طرفٍ بما جاء في مذكرته توقّفت المفاوضات، وتمّ تحرير محضرٍ وقّع عليه الطرفان[1].

---

[1] محمّد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا، المصدر السابق، ص 414.

[2] محضر جلسة ممثلي طرابلس وبرقة: برقة الجديدة، س/ 4، ع/ 841، 21 يناير 1947م، ص 1.

[3] محمّد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا، المصدر السابق، ص 415، 416.

وعليه، قرّر وفد الجبهة الوطنية المتّحدة مغادرة مدينة بنغازي، لكن بعض أعيان المدينة وأعضاء جمعية عمر المختار أقنعوه بالبقاء واستئناف المفاوضات طبقاً للمواد الثلاث التي قدّمها مؤخّراً؛ حيث تمّ عقد جلسةٍ غير رسميةٍ في 21 يناير 1947م؛ غير أن الجانب البرقاوي أصرّ على الاحتفاظ بمبدأ "**إنقاذ ما يمكن إنقاذه**"، وكذلك إضافة بندٍ جديدٍ ينصّ على "**مطالبة بريطانيا بأن تشمل وعودها لبرقة ليبيا بأجمعها بشرط عدم الإضرار بأحد الطرفين فيما لم يتحقق الهدف المقصود**"[2]. ولذلك انفضّ الاجتماع دون اتفاقٍ ودون تحرير محضرٍ جديدٍ لأن الجلسة كانت غير رسميةٍ، وكان ذلك إيذاناً بتوقّف المفاوضات نهائياً[3].

والجدير بالذكر أن تلك المفاوضات كانت أول محاولةٍ لِلَمّ الشمل بعد الحرب العالمية الثانية وبداية تقرير مصير ليبيا؛ ولكنها فشلت على عكس رغبات سكان البلاد.

أثار توقّف المفاوضات استياءً عامّاً في الأوساط الشعبية في كلٍّ من طرابلس وبرقة، وحمّل كل طرفٍ منهما مسؤولية فشلها على الطرف الآخر. وبناءً عليه حاول كلٌّ منهما تبرير موقفه وإظهار حجّته، فأصدرت الجبهة الوطنية المتّحدة بياناً ضمّنته تعليلاً لموقفها جاء فيه: "**وحيث أن كلمة بلا قيد ولا شرط لا معنى لوضعها في المذكرة ما دام الوفد لم يُقيّد الإمارة بشيء يختلف فيه الطرفان. ومن حيث أن هذه الزيادة تتنافى مع تقييد الإمارة بحكومةٍ دستوريةٍ فلم يوافق على هذه الزيادة. وبما أن مهمة الوفد تنحصر في اتفاقيةٍ تضمن اتحاد الجهود على الكفاح في سبيل القضية الوطنية بكل ما يمكن من الوسائل، وحيث لم يجد الوفد في الاتفاقية بتلك الزيادة: "على أنه إذا تعذر... إلخ". ما يضمن المصالح الوطنية ووجد ما يجعل لكلا الطرفين الحرية في التخلص من الآخر وعدم الارتباط في السرّاء والضرّاء وأن الوحدة ما هي إلا شكلية لا روح فيها فلم يوافق على ذلك ورأى أن الاتفاقية بهذه الصورة مما لا تتفق والكرامة ولا يرضاها الشعب ولا المجاهدون في خارج القطر؛ وبذلك توقّفت المفاوضات**[4].

---

(1) محضر جلسة ممثلي طرابلس وبرقة: برقة الجديدة، س/ 4، ع/ 841، 21 يناير 1947م، ص 1؛ طرابلس الغرب، ع/ 1109، 26 يناير 1947م، ص 4.

(2) جلسة غير رسمية يعقدها المفاوضون: برقة الجديدة، س/ 4، ع/ 842، 22 يناير 1947م، ص 1.

(3) توقّف المفاوضات: برقة الجديدة، س/ 4، ع/ 841، 21 يناير 1947م، ص 1.

(4) بيان الجبهة الوطنية المتّحدة عن مفاوضاتها في برقة: طرابلس الغرب، ع/ 1109، 26 يناير 1947م؛ الكتاب الأبيض، المصدر السابق، ص 48.

أما الجبهة الوطنية البرقاوية والتي دخلت المفاوضات بنظرةٍ تمسّكت فيها باستقلال برقة خاصةً وبالإمارة قبل الوحدة، فقد برّرت تصرُّفها بأنه "تصرفٌ احتياطيٌّ للمستقبل" وهو ما تضمّنه بيانُها للشعب البرقاوي في 22 يناير 1947م، والذي قالت فيه: "**ولهذا عمدنا إلى وضع (بلا قيد ولا شرط) عند ذكر الإمارة المُفدّاة، وذلك لأن بعض الهيئات في طرابلس تذكر شروطاً وتقيم حواجز ونخشى أن يتبدل الموقف العام بحيث نجد أنفسنا في أمرٍ واقعٍ لا نُحسد عليه**"[1]. وقالت أيضاً: "... **هذا وإنّ اللجنة البرقاوية لتُصرّح بأنها تأسف أشدّ الأسف لتوقف المفاوضات لكنها قدر إيمانها بوحدة الشعب الليبي تؤمن كذلك بالإخلاص الواجب لبرقة حسبما أحاطت به الظروف**"[2]. ويظهر من هذا التبرير النظرة المُقدّمة لمصلحة برقة دون باقي البلاد، والإصرار على مسألة الإمارة السنوسية حتى لو أدّى ذلك إلى انفصال برقة عن طرابلس؛ وهو ما ظهر جليّاً في ميثاقها الذي بادرت إلى نشره في اليوم التالي لتوقف المفاوضات، والذي نصّت بعض مواده على العمل على إيصال برقة إلى استقلالها مهما كلّف الأمر، وإعلان إمارة السيد محمّد إدريس السنوسي بلا قيدٍ ولا شرطٍ، والعمل على تشكيل حكومةٍ وطنيةٍ دستوريةٍ لها جيشها وأنظمتها تحت العلم الوطني المقدّس، وأنّ الجبهة ترحّب باسم الشعب البرقاوي بكل اخلاصٍ بتحقيق الوحدة مع شقيقتها طرابلس بثلاث شروطٍ: **الأوّل** انطواء الطرابلسيين تحت إمارة السيد إدريس بلا قيدٍ أو شرطٍ، و**الثاني** أن تجتمع كلمة الطرابلسيين عامّة على ذلك، وتصبح عزيمتهم على العمل لها قولاً وفعلاً أمام الدول التي لها الحق في تقرير المصير، و**الثالث** أن لا تمس هذه الوحدة بأي حال من الأحوال تصريح المستر أيدن والمستر بيفن القائليْن ببُعد الإيطاليين عن برقة[3].

هذا وقد أصبح فشل المفاوضات حديث الإعلام والصحافة؛ كلٌّ من زاوية نظره وقناعاته. وكانت صحيفة الوطن ممّن واكب الحدث من بداياته ونشرت عبر صفحاتها جميع تفاصيله ومُجرياته بدايةً من وصول الوفد إلى مدينة بنغازي[4]. وحاولت الصحيفة أن تُبرز مختلف الآراء

---

(1) بيان الجبهة البرقاوية إلى الشعب البرقاوي الكريم: برقة الجديدة، س/ 4، ع/ 843، 24 يناير 1947م، ص 2.

(2) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(3) يُنظر نصّ الميثاق الوطني للجبهة الوطنية البرقاوية: برقة الجديدة، س/ 4، ع/ 842، 22 يناير 1947م، ص 1.

(4) وصول الوفد الطرابلسي، حديثٌ لسماحة رئيسه– ممثلو الجبهة الوطنية وجمعية عمر المختار يستقبلونه من 15 ميلاً: صحيفة الوطن، س/ 4، ع/ 55، 14 يناير 1947م، ص 1.

حول المفاوضات ثم طرحت تقييمها لأسباب فشلها؛ فنشرت على صفحاتها بياناً لجمعية عمر المختار أصدرته في 24 يناير 1947م استنكرت ورفضت فيه ما جاء في المادة السادسة من المذكرة البرقاوية، وأيّدت ما جاء في مذكرة الوفد الطرابلسي مُبيّنة أنها تتّفق مع الأهداف التي سبق للسيد محمّد إدريس السنوسي أن طالب بها، وأوضحت أن المبادئ التي طالب بها الوفد الطرابلسي هي مبادئ الشعب الليبي بأسره[1].

وحمّل البيان وفد برقة مسؤولية فشل المفاوضات، واتّهمته بضعف الوطنية والنظرة الإقليمية الضيّقة. وقد جاء في البيان: "... **وبناءً على كل ما تقدّم فإن المركز العام لجمعية عمر المختار ببرقة يرى من واجبه الوطني أن يرفع صوته مُستنكراً ومُحتجّاً على تصرفات لجنة المفاوضة البرقاوية مُحمّلاً إيّاها مسؤولية ما ستلده الأيام نتيجة لتلك التصرفات؛ فقد أضحى كيان الوطن مُهدَّداً بالتحطيم لا بأداة الغير فحسب ولكن وأسفاه بمعول بعض أشخاصٍ من أبناءه أيضاً، ولم يعد في الوقت متسعٌ لتأجيل أي عمل يتخذ لانتشال هيكل الوطن المتداعي إلى هاوية التفرقة السحيقة**"[2].

ووصفت صحيفة الوطن حالة الأهالي عندما ذاع نبأ توقّف المفاوضات، وما حصل من هياج في المدينة نتيجةً لتبدد آمالهم في مقالٍ نشرته بعنوان: "**كلمة الوطن حول المفاوضات**"[3] جاء فيه: "... **رأى الناس كيف هاجت الحاضرة وماجت عندما علمت بتوقف المحادثات وكيف اضطربت القلوب وجزعت ثم فزعت بآمالها إلى الأعضاء المتفاوضين تدعوهم أن يتذرّعوا بالحكمة والأناة ويُغلّبوا العقل على الهوى، وينزلوا عند رغبة الأمّة وإرادتها وأن لا يُحِلّوا ما حرّم الله ونهى عنه وحذّرنا منه في كتابه المُنزّل حيث قال (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم)** (سورة الأنفال، الآية 46)"[4].

وقد أشاد المقال بجهود جمعية عمر المختار ومساعيها في سبيل إنجاح المفاوضات، والوصول إلى وحدة البلاد الليبية التي كونتها الطبيعة والتي نادى بها السيد إدريس السنوسي في

---

[1] يُنظر بيان جمعية عمر المختار: صحيفة الوطن، س/ 4، ع/ 58، 28 يناير 1947م، ص 2.

[2] المصدر نفسه، نفس الصفحة.

[3] صحيفة الوطن، س/ 4، ع/ 58، 28 يناير 1947م، ص 1.

[4] المصدر نفسه، نفس الصفحة.

أكثر من مناسبةٍ مستشهدةً بقوله: "**نحن اليوم وإلى أن نلقى الله لا نزال متمسكين باستقلالنا التامّ الذي يضمن لنا السيادة الكاملة وبوحدة البلاد من الحدود التونسية إلى الحدود المصرية، وبالانضمام إلى جامعة الدول العربية كدولةٍ مُستقلّةٍ، وبغير هذا لا نرضى بأي حلٍ يُفرض علينا**"[1].

وقد انتقدت الصحيفةُ اللجنةَ البرقاوية لتناسيها تصريحات الأمير، وصمِّ أذانها عن رغبات الأمّة في الوحدة وعدم الأخذ برأيها، وقد وازنت الصحيفة في مقالها بين الوثيقتين المقدّمتيْن من طرفيْ المفاوضات ونظرة كلٍّ منهما للأمور؛ فجاء فيه: "**فأمّا الوفد الطرابلسي الشقيق فينظر إلى الوثيقة التي كان مزمعاً عقدها بأنها أمرٌ رمزيٌّ يُضفي على القضية الليبية شيئاً كثيراً من معاني القوّة والتضامن المشترك في تحقيق مطالب البلاد الشرعية، ويُعين المدافع عنها في مجال الدفاع، وتُعطي صورةً مُشرّفةً عن تضامن الشعب وتمسُّكه في وحدته، وفي ذلك ما فيه فائدةٌ لدرء الطامعين...**"[2].

كما انتقدت الصحيفة النظرة الضيّقة للأمور من جانب الوفد البرقاوي قائلةً: "**أمّا اللجنة البرقاوية فقد نظرت إلى هذه المحادثات نظرة المعاهدات الدولية الحربية التي تُعقد بين دولتين أجنبيتين عن بعضهم، فأبدت تحفظات من أمورٍ لا تجول إلاّ في أدمغتهم، وتوهّمت عقولهم أوهاماً أضفت على الأمر ألواناً من التخيُّلات لا نعتقد لها وجوداً إلاّ في عقولهم، وهي نظرةٌ بعيدةٌ عن الصواب حائزةٌ عن الحكمة، لا يتجاوز مداها قيد شبرٍ**"[3].

وتأسّفت الصحيفة للنهاية المأساوية التي أسفرت عنها المفاوضات، وعدّت الأمّةَ بريئةً منها، وإنما مسؤوليتها تقع على عددٍ بسيطٍ من الأشخاص الذين دعتهم إلى أن يرجعوا إلى الحق ويستغفروا لذنبهم، وينبذوا خطاب الفرقة والتجزئة[4].

وفي إطار دورها النّقدي نشرت صحيفة الوطن تعليقاً على الميثاق الوطني للجبهة البرقاوية بعنوان: "**كلمة الوطن في الميثاق الوطني**"[1] صدّرته بالآية الكريمة (قل تعالَوْا إلى كلمةٍ سواءٍ بيننا وبينَكم)،

---

[1] المصدر نفسه، نفس الصفحة.

[2] المصدر نفسه، نفس الصفحة.

[3] المصدر نفسه، نفس الصفحة.

[4] يُنظر: المصدر نفسه.

أشارت فيه إلى الميثاق الذي ما زال في دور التكوين، وأنه لا يزال في حاجةٍ إلى تعديلاتٍ جوهريةٍ في بنوده غير أن التسرُّع في نشره جاء بإيعازٍ من لجنة المُفاوضة البرقاوية بعد موقفها الشاذّ من المفاوضات لتجعل من الميثاق مُبرّراً وشفيعاً لها في دورها في الفرقة بين أبناء الوطن. ووجّه المقال انتقاداً لاذعاً للمادة الأولى من الميثاق والتي نصّت على: "**العمل على إيصال برقة لاستقلالها**"، لأن هذه المادة تُظهر شذوذاً عن آمال الأمّة وعن رأي بريطانيا أيضاً لأن الجميع ينادون باستقلال ليبيا مُوحّدةً وبدون تجزئةٍ.

وهنا تساءلت الصحيفة: "... **أتُرى كل هؤلاء مخطئين في سياستهم تجاه القضية الليبية... أتُرى أن سياسة جميعهم تُخالف مصلحة برقة بالذات...؟ أترى أنّ هذا الإجماع من الضعف وعدم الأهمية في رأي الجبهة البرقاوية حتى تُخالفه في المادة الأولى من ميثاقها الوطني...؟**"[2]. وذكر كاتب المقال بأنه لا يجد جواباً لهذه التساؤلات خيراً من جوابٍ استعاره من مقالٍ لأحد أعضاء الجبهة البرقاوية سبق أن نشرته صحيفة الوطن بعنوان: "**رأيٌ حرٌّ في ميثاق الجبهة**"[3] فسّر فيه مسلك الجبهة البرقاوية في المفاوضات بأنّه لايعدو أن يكون "**شذوذاً لا ينطبق مع العقل السليم، وهضمٌ لحقوق الوطن ومخالفةٌ لروح العصر الجديد...!!**"[4].

كما نشرت صحيفة الوطن قصيدةً للشاعر **إبراهيم الأسطى عمر** بعنوان: "**فشل الوحدة**"[5] وصف فيها حالة الغضب التي انتابت الشعب بعد إعلان نبأ فشل مفاوضات الوحدة التي علّق عليها الآمال والتطلّعات وصوّر فيها مجريات تلك المفاوضات مُنوّها فيها إلى أن التاريخ سيسجّل كل ذلك ولن يرحم المقصّرين في حق البلاد. وقد جاء في مطلعها:

لا أبالي أن أقول الحق إنني لا أبالي

غضب اليوم أناسي أم تعلّموا على مقالي

إلى أن يقول: **أنّ للتاريخ أحكاماً على سعى الرجال**

---

[1] صحيفة الوطن، س/ 4، ع/ 60، 11 فبراير 1947م، ص 1.

[2] المصدر نفسه، نفس الصفحة.

[3] رشيد منصور الكيخيا، سكرتير بالجبهة الوطنية، "رأي حر في ميثاق الجبهة"، صحيفة الوطن، س/ 4، ع/ 58، 28 يناير 1947م، ص 1.

[4] صحيفة الوطن، س/ 4، ع/ 60، 11 فبراير 1947م، ص 1.

[5] صحيفة الوطن، س/ 4، ع/ 59، 4 فبراير 1947م، ص 1.

سوف يبقى عبراً للناس ما مرت ليالي

إلى أن يقول: **أقبل الوفد على برقة إقبال السعود**

بين تهليل وتكبير وتصفيق شديد

فكأن الشعب في غبطته في يوم عيد

إلى أن يقول: **ما إن التقى الوفدان حتى وُضعت بعض السدود**

وانتهى الجمع (بلا شيء) فيا للخاسرين

إنهم شاءوا... وما الشعب بما شاءوا مدين[1]

ونشرت صحيفة الوطن مقالاً آخر بعنوان: "**كلمة الوطن إلى أبناء الوطن جميعاً**"[2] افتتحته بالكلمة الختامية للسيد إدريس السنوسي في بيانٍ له عن المفاوضات والتي قال فيها: "... **ولكنني ما زلت أؤمّل أن يجتمع الوفدان في المستقبل في جوٍ عادت إليه الثقة والتفاهم وأن تُكلّل مُداولتهما بالنجاح إن شاء الله**"[3]. وحثّ المقال المسؤولين في القطرين على ضرورة تناسي الماضي وفتح صفحة جديدة تُغلَّب فيها مصلحة الوطن على كل ما سواها، وأن يضربوا صفحاً عما سلف، ويُغلِّبوا العقل على الهوى، ويستجيبوا لدعوة الأمّة، ويُنقذوا الوطن من ويلات التقسيم وما يجُرُّه من مِحنٍ، لأن سلامة الوطن ومصلحته فوق كل اعتبار. وجاء في المقال:"... **لينظرِ المسئولون في شطري الوطن العزيز إلى المسئولية الكبرى الملقاة على عاتقهم وليتفكّروا كثيراً ويتدبّروا أكثر، فما الأمر بالشيء اليسير الذي تصرفنا عنه توافه المحرجات، ولا هو مما يسترخص بسبب وقوع بعض الهفوات، فالأمر أجلُّ من ذلك وأعظم، إنه مسألة حياة أمةٍ ومستقبل أجيالٍ**"[4]. وقد نبّهت الصحيفة المسؤولين بأن هذا الزمان ليس زمن القلة والعزلة والفرقة بل هو زمن وحدة الشعوب وتكتُّلها وربط أوصارها؛ لذلك دعتهم إلى الاستفادة من كنوز تجارب

---

(1) يُنظر نص العقيدة كاملاً: صحيفة الوطن، س/ 4، ع/ 59، 4 فبراير 1947م، ص 1.

(2) صحيفة الوطن، س/ 4، ع/ 63، 4 مارس 1947م، ص 1.

(3) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(4) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

الماضي وأحداث الحاضر وآمال المستقبل، وحذرتهم من مغبّة عدم الوعي بذلك "... **وويلٌ للقوم الذين لا يأخذون بأسباب حياة الزمان الذي يعيشون فيه وويلٌ كل الويل للمتخلّفين**"[1].

كما حرّضت الصحيفة المسؤولين على ضرورة العمل على تحقيق وحدة الأمّة لأن الشعب يتطلّع ويرنو لها "... **فلا تُخيّبوا له أمالاً ولا تفجعوا الأمّة في أعز ما تحرص عليه وتتمسك به، ولا تركَنُوا لهواجس السُّوء بعد ذلك، ولا تجعلوا سبيلاً للشيطان فيتأتّى بينكم، والبغضاء فتفشلوا وتذهب ريحكم**"[2]. ودعت الصحيفة إلى نبذ خطاب الفتنة والعودة إلى تعاليم الدين السمحة "... **واتقوا فتنةً لا تصيبنَّ الذين ظلموا منكم خاصّةً، وبادروا إلى ما تدعوكم إليه الأمّة ويفرضه عليكم دينكم الحنيف... ألا وإنّ الفضل للمُتقدِّم في هذا السبيل**"[3].

وفي الختام حذّرت الصحيفة المسؤولين من غضب الشعب عليهم إذا تهاونوا في تحقيق آماله وأهدافه "... **أمّا بعدُ فهذه كلمة الشعب سُقناها للمسؤولين وعساهم أن ينزلوا عند إرادته قبل أن ينفَضَ يده منهم ويُعرِض عنهم، فما ولاّهُم الشعب أمره ليعبثوا به، ولكن ليسهروا على مصالحه ويسيروا به نحو أهدافه السامية. ألا وإنّ التاريخ لمشحونٌ بالعِبر، فليُقلّبوا بصرهم في طواياه، فعساهم أن يدركوا قوة (الرأي العام) وأن العاقل من اعتبر، وأن الله لا يُغيّر ما بقومٍ حتى يُغيّروا ما بأنفسهم**"[4].

المبحث الثاني: موقف صحيفة الوطن من لجنة التحقيق الرباعية 1948م:

كان من شروط معاهدة الصلح مع إيطاليا التي تنازلت بموجبها عن ممتلكاتها في أفريقيا ومن بينها ليبيا في 10 فبراير 1947م[5] أن يتم البتُّ في مصير المستعمرات الإيطالية وأن يتم الاتفاق على الحل النهائي لتلك المستعمرات في مدة لا تتجاوز السنة الواحدة وفقاً لرغبات السكّان ومصالحهم وحاجاتهم؛ لذلك اتخذ المجتمعون في مؤتمر منذوبي وزراء الخارجية للدول الأربع الكبرى في لندن في 3 أكتوبر 1947م قراراً يقضي بتشكيل وإرسال لجانٍ لتقصي الحقائق إلى تلك

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) احتفالات رائعة في برقة بمناسبة حرمان إيطاليا من المستعمرات: برقة الجديدة، ع/ 852، 12 فبراير 1947م، ص 1.

المستعمرات من أجل استطلاع آراء ورغبات جميع السكان في مصيرهم، واستفتائهم حول مستقبل بلادهم الذي يرغبون فيه، وجمع المعلومات عن أحوالهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتزويد نوّاب وزراء الخارجية بها، وأن يقتصر تقريرها على ذكر الحقائق وجمع المعلومات دون تقديم أيّ توصيات[1].

وقد تشكّلت تلك اللجان من مندوبين من الدول الأربع (الولايات المتّحدة الأمريكية، الاتحاد السوفيتي، بريطانيا، وفرنسا)[2] التي يُمثّلها مجلس نُوابِ وزراء الخارجية. وبناءً عليه، تواجدت اللجنة في ليبيا في الفترة من 6 مارس إلى 20 مايو 1948م[3].

وحيث أن الدول الكبرى التي تشكّلت منها لجنة التحقيق الدولية هي ذاتها كانت لها مطامعها في البلاد، فقد كان من مصلحتها تجزئتها بما يتفق مع مصالحها؛ فكانت بريطانيا مثلاً تسعى للاحتفاظ ببرقة، وفرنسا تسعى لديمومة بقائها في إقليم فزّان.

وعليه، فإن مصير ليبيا كان أقرب إلى التجزئة والوصاية لولا ما كان من اختلاف وتضارب مصالح تلك الدول. وبناءً عليه، استشعر التيار الوطني أهمية توعية الشعب الليبي بدور لجنة التحقيق والمخاطر التي قد تنجم عن تقاريرها. ومن جملة ذلك كان للصحافة الوطنية دورها في تنوير الرأي العام بشأنها. وقد كان لصحيفة الوطن الدور البارز في ذلك.

دعت صحيفة الوطن إلى أخذ اللجنة بشيء من الحذر؛ خصوصاً مع اختلاف مشارب تلك الدول الكبرى المُكوّنة للجنة. ووفقاً لذلك نشرت مقالةً بعنوان: "**نحن ولجنة الاستفتاء**"[4] نبّهت فيها إلى أن قدوم اللجنة قد يكون باعثاً للأمل في النفوس والوصول إلى نيل الحقوق الطبيعية للشعب من خلالها، وقد يكون مجيئها مجرد تغطيةٍ للمطامع الاستعمارية للدول الكبرى التي تتكالب على المراكز الاستراتيجية في البلاد، ولسعيِ كُلٍّ منها للظفر بها دون الآخر، وهو ما يُشكّل باعثاً

---

[1] للمزيد، يُنظر: نيقولا زيادة (قدّم لها وأعدها للنشر)، ليبيا سنة 1948م، وثيقة رسمية، بيروت، الجامعة الأمريكية، 1966م؛ أنباء لجنة التحقيق الدولية في طرابلس: صحيفة الوطن، س/ 5، ع/ 115، 16 مارس 1948م، ص 1.

[2] للمزيد، يُنظر: محمّد فؤاد شكري، ميلاد دولة، المصدر السابق، ص 292؛ أمال السبكي، قضية استقلال ليبيا في الأمم المتّحدة 1947–1952م، ط. 2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992م، ص 32.

[3] مكثت اللجنة في طرابلس أربعين يوماً وفي فزّان عشرة أيام وفي برقة خمسة وعشرين يوماً، يُنظر: نقولا زيادة، المصدر السابق، ص 44.

[4] صحيفة الوطن، س/ 4، ع/ 69، 15 أبريل 1947م، ص 1.

للخوف والتوجُّس. ولذلك دعت الصحيفة إلى ضرورة الاحتياط للظروف، وتوحيد الصفوف والتمسك بالمبادئ، ورفض أي حلولٍ لا تُحقّق الأماني القومية والحقوق الطبيعية[1].

كما نشرت الوطن مُذكّرةً لجمعية عمر المختار إلى الأحزاب السياسية في طرابلس حول مصير البلاد وتصرُّفِها إزاء لجنة التحقيق جاءت بعنوان: "**مُذكرة إلى أحزاب القطر الشقيق: دعوةٌ إلى توحيد الجهود وتنظيم العمل لوحدة البلاد واستقلالها**"[2]، نوهّت فيها إلى دور لجنة التحقيق الدولية في تحرّي رغبات السكان، ودعت الجميع إلى البحث في الوضع الراهن بما يُحتّم الاتصال الدائم بين جميع الأحزاب والهيئات في برقة وطرابلس، وبما يُوحّد أهدافها وجهودها لخلق روحٍ من التضامن والتعاون والاتحاد لتظهر أمام هذه اللجنة بمظهرٍ يجعلها تستحق عن جدارة نيل أمانيها وآمالها كاملةً غير منقوصةٍ. وتساءلت المُذكّرة عن الأسباب التي جعلت الأحزاب في مدينة طرابلس تنقُضُ عهدها ومبايعتها للأمير إدريس السنوسي بعد فشل مفاوضات يناير 1947م.

لذلك حذّرت الصحيفة من استمرار وضع التجزئة الذي يمكن أن تُلاحظه اللجنة، وما قد ينتج عنه من وصايةٍ أو حمايةٍ، وطلبت من الأحزاب توضيح موقفها ووجهة نظرها من عدة نقاط منها: الإمارة السنوسية، والخطط الواجب اتخاذها لمقابلة لجنة التحقيق، ومطالبة وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى وأعضاء لجنة التحقيق على أساس أن الشعب والبلاد الليبية واحدةٌ لا تقبل التجزئة[3].

ومن ضمن الجدل الذي دار على صفحات صحيفة الوطن بشأن اللجنة الرباعية مقالٌ للكاتب **مصطفى بعيو** بعنوان: "**حول اللجنة الرباعية**"[4] دعا فيه إلى مقاطعة لجنة التحقيق الرباعية لعدة أسباب منها عدم وضوح الغرض الآتية من أجله؛ هل هو للتحقيق أم للتحرّي؟ إضافةً إلى عدم وجود ضماناتٍ لعدالة هذه اللجنة ومراعاتها لمصلحة أهل البلاد في مهمتها، خاصةً وأن جميع أعضائها من الدول التي لها أغراضٌ ومطامع خاصّةٌ في بلادنا، وأنّ هذه اللجان قد ابتدعتها الدول الأوروبية لتغطية حقيقة مصالحها وإطالة حبل القضية، وانتهى المقال بنصيحةٍ تحذيريةٍ

---

(1) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(2) صحيفة الوطن، س/ 4، ع/ 92، 23 سبتمبر 1947م، ص 3، 4.

(3) المصدر نفسه، نفس الصفات.

(4) صحيفة الوطن، س/ 4، ع/ 98، 18 نوفمبر 1947م، ص 1، 2.

مفادها أنّ اعترافنا واستقبالنا للجنة يُحتّم علينا الرضا بحكمها "... **وأما إذا ارتأت البلاد مقابلة هذه اللجنة والإدلاء إليها بوجهة نظرها والدخول معها في مناقشات أو غيرها فليكن ذلك بعد أن نُبلّغ رجالها بأن الشعب لن يكون ملزماً بقرارات هذه اللجنة ودولها إذا أتت النتيجة عكس ما نريده وما ضحّينا الكثير من أجله**"[1].

وكانت صحيفة الوطن كذلك منبراً لنشر مقالات الوطنيين الطرابلسيين. ومن ذلك أنها نشرت بياناً للسيد **علي رجب** رئيس حزب الاتحاد المصري الطرابلسي بعنوان: "**بيانٌ إلى الشعب الليبي الكريم**"[2] نوّه فيه إلى سعي حزبه الاتصال بالأمير إدريس السنوسي في برقة من أجل تدعيم أواصر الوحدة وتنسيق الجهود لمواجهة لجنة التحقيق بمطالب قوية ليس فيها شائبة ضعفٍ أو تساهلٍ، وأن يُعلِنوا أمامها تمسُّكهم الشديد بوحدة بلادهم وحرصهم عليها كحرصهم على حياتهم مُحذّراً من أيّ تهاوُنٍ في ذلك "... **فإنّ أي تساهُلٍ في شأن هذه الوحدة يصدُر من أيّ فريقٍ من الأمّة سيُؤدّي إلى نتائج سيئةٍ لن يسلم من خطرها أيّ جزءٍ من أجزاء هذا القطر... لأن المستعمرين سيستغلّون هذا التساهل المشؤوم بما يُمكّنهم من تمزيق أوصالنا والعبث بمصيرنا...**"[3].

ولتبصير قرّائها بماهية لجنة التحقيق وواجبهم حيالها، نشرت الوطن مقالة للسيد **عبدالسلام المهدوي** بعنوان: "**واجبنا حيال لجنة التحقيق**"[4]، قرّر فيه بأن اللجنة هي ليست لجنة استفتاءٍ لأن للاستفتاء هدفٌ واحدٌ هو تسجيل رغبات الشعب بالطرق الدستورية تحت سلطات محايدة؛ بينما اللجنة المُوفدة تتعامل مع أهداف متعددة في الوقوف في مباحثاتها الخاصّة مع السلطات والهيئات والجماعات والأفراد، والتعرّف على رغبات الأمّة ومطالبها وأهدافها، وكذلك حصر موارد البلاد والوقوف على مدى تقدّمها ونهضتها في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولذلك دعا إلى ضرورة تناسي الخلافات وتوحيد الجهود في جميع أنحاء البلاد من قبل الأحزاب السياسية في كلٍّ من طرابلس وبرقة، وتشكيل لجان تعمل على تهيئة الرأي العام لاستقبال اللجنة وتشكيل لجانٍ

---

(1) المصدر نفسه.

(2) صحيفة الوطن، س/ 4، ع/ 101، 9 ديسمبر 1947م، ص 2.

(3) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(4) صحيفة الوطن، س/ 5، ع/ 113، 2 مارس 1948م، ص 1.

لمصاحبتها، فقال: "... **إن المرحلة الدقيقة التي تجتازها بلادنا العزيزة اليوم وهي على أبواب البتّ في مصيرها الدولي، وفي سبيل مجابهة لجنة التحقيق الدولية تقتضيها توحيد جهودنا وتنسيق برامجنا وطرح مثار الخلف والشقاق جانباً، والتمسّك بوحدتنا، وتركيزنا واهتمامنا حول جمع الصفوف وبثّ الدعاية المُنظَّمة لقضيتنا العادلة، وتوجيه قوى الشباب نحو واجبه المقدّس في هذه الظروف الخطيرة، والعمل بكل الوسائل على شحذ الهِمم وإيقاظ وتهيئة الرأي العام لاستقبال هذه اللجنة بعقيدةٍ ثابتةٍ وعزيمةٍ راسخةٍ**"[1].

وأثنت صحيفة الوطن على جهود هيئة تحرير ليبيا في تهيئة الأحزاب في طرابلس لمقابلة لجنة التحقيق بهيئةٍ موحّدة أظهرت قوة الرأي العام في مقالٍ نشرته تحت عنوان: "**ماذا في طرابلس**"[2]، أوضحت فيه بأن اللجنة لا تكتفي بسؤال المسؤولين والنُّوّاب، وإنما سألت رجل الشارع الفقير وبائع الخبز والجنود المُسرّحين فكان جواب الجميع حول مطلبٍ واحدٍ في مغزاه وإن اختلف التعبير عنه، وهو الوحدة والاستقلال؛ غير أنها تأسّفت لإقحام مسألتين رغم أهميتهما ولكنهما ليستا من اختصاص اللجنة، وهما إمارة إدريس السنوسي والانضمام للجامعة العربية، وحذّرت من أن تلك الاختلافات قد تضُرُّ بالقضية الأساسية وهي الاستقلال "... **إن ثمّة جماعة استرسلت وراء العواطف وكادت تُهمل الحقائق، وهي أننا في خطرٍ من جراء هذا التنازع المُصطنع، وحبذا لو قدّرت المسؤولية واستعدّت لمجابهة لجنةٍ لا ندري بأيّ داهيةٍ سنُرمي بها منها**"[3].

وقد شكّكت صحيفة الوطن في نوايا لجنة التحقيق واعتبرتها تخدم مصالح الدول الكبرى أكثر من خدمتها للقضية الوطنية[4]. إذ ما أن أُعلن عن قُرب قدوم لجنة التحقيق إلى برقة حتى حملت الصحيفة على عاتقها مسألة توعية الشعب بمهام هذه اللجنة وكيفية مواجهتها؛ فوجّهت نداءً إلى أبناء الوطن للتعبير عن مطالبهم القومية[5] أمام اللجنة، ودعتهم إلى القول "**نحن قومٌ سلاحنا الإيمان، ولساننا الصدق، وقوّتُنا اليقين، ونحن طلابٌ لحقٍّ مشروعٍ منحه لنا الله وفرضته الأديان ونادت به الإنسانية... قولوا لهم نريد الاستقلال، ومعنى الاستقلال هو أن تُسلَّم لنا أمور بلادنا**

---

(1) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(2) صحيفة الوطن، س/ 5، ع/ 117، 30 مارس 1948م، ص 1.

(3) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(4) نحن نقرّر مصيرنا: صحيفة الوطن، س/ 5، ع/ 110، 10 فبراير 1948م، ص 2.

(5) نداء الوطن إلى أبنائه: صحيفة الوطن، س/ 5، ع/ 119، 13 أبريل 1948م، ص 1.

نُديرها بأنفسنا، ولا يتدخل في شئوننا أحدٌ... يا أيّها المواطنون، قولوا لهم: نريد وحدة البلاد الليبية بحدودها الطبيعية، فلا يمكن أن نُسلّم بتجزئة بلادنا؛ لأن ذلك معناه تحطيم الكيان الاقتصادي الذي يحفظ للوطن قوته وذاتيته فضلاً عن تمزيق شعبٍ متّحدٍ في الدين واللغة والعادات... أيُّها المواطنون قولوا لهم ستكون حكومتنا ديمقراطيّةً دستوريّةً نيابيّةً... ونحن أعلم أنكم بهذا القول مُؤمنون وبه مُجاهدون، ولكننا نُذكّركم فإن الذكرى تنفع المؤمنين"[1].

المبحث الثالث: موقف صحيفة الوطن من النظام الاتحاديّ (الفيدراليّ):

تنفيذاً لقرار الأمم المتّحدة رقم 289 الصادر من الأمم المتّحدة في 21 نوفمبر 1949م والذي ينصُّ على حق ليبيا بأقاليمها الثلاثة في أن تصبح دولةً مستقلةً ذات سيادة قبل يناير 1952م؛ وعلى أن يكون للدولة الجديدة دستورٌ تُقرّره جمعيةٌ وطنيةٌ تأسيسيةٌ تضُم ممثلين عن الأقاليم الثلاثة المُكوّنة للبلاد[2]، تمّ تعيين السيد أدريان بِلت (Adrian Belte) مندوباً ومُفوَّضاً من الأمم المتّحدة لمساعدة الليبيين على وضع الدستور وبناء أُسُس الدولة الوليدة على أن يُسدي إليه العونَ والمشورةَ مجلسٌ استشاريٌّ يتكون من مُمثلين عن ستِّ دولٍ هي: بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتّحدة الأمريكية، ومصر، وإيطاليا، والباكستان؛ بالإضافة إلى مُمثّل واحد عن كل إقليمٍ من الأقاليم الثلاثة، ومُمثلٍ عن الأقليات؛ وقد سُمي هذا المجلس "**مجلس العشرة**"[3].

وفي 4 مايو 1950م تمكّن أدريان بِلت من الحصول على موافقة المجلس الاستشاريّ على خطّةٍ زمنيّةٍ لإقرار الدستور ونقل السلطات كانت الخطوة الأولى فيها تشكيل لجنةٍ تحضيريةٍ تقوم باتخاذ الترتيبات الضرورية لانتخاب جمعيةٍ وطنيةٍ (تأسيسيةٍ) لوضع الدستور للبلاد. وقد تكوّنت اللجنة التحضيرية من واحدٍ وعشرينَ عضواً يُمثّلون الأقاليم الثلاثة بالتساوي[4].

عقدت اللجنة التحضيرية (لجنة الواحد والعشرون) أول اجتماعٍ لها في 27 يوليو 1950م لوضع الترتيبات لتشكيل الجمعية الوطنية، وقد أُثير جدلٌ واسعٌ فيها حول طريقة تكوين الجمعية

---

(1) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(2) للمزيد عن مواد القرار، يُنظر: الأمم المتّحدة، دارة الأنباء والنشر، القسم العربي، رقم 6-1-19، مشروع قرار اللجنة السياسية للجمعية العامّة لهيئة الأمم المتّحدة بشأن مصير مستعمرات إيطاليا السابقة، ص 1، 2؛ صحيفة الوطن، قرار خطير ملزم التنفيذ تصدره هيئة الأمم، س/ 6، ع/ 203، 22 نوفمبر 1949م، ص 1.

(3) سامي حكيم، حقيقة ليبيا، ط. 2، مزيدة ومنقحة، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1970م، ص 46.

(4) مجيد خدوري، مصدر سابق، ص 167-170.

وهل يكون بطريق الاختيار أم التعيين؟ وهل يكون تأليفها على أساس التمثيل المتكافئ للأقاليم الثلاثة أم بحسب عدد السكان في كل منها؟ غير أنه في 1 أغسطس تمّ الاتفاق على أن تتألف الجمعية الوطنية من ستين عضواً يُمثّلون المناطق الثلاث بالتساوي العددي، بمعدل عشرين عضواً عن كل منطقةٍ بطريقة الاختيار[1].

وقد كان أسلوبُ اختيار الأعضاء ومسألة التمثيل بالتساوي مثاراً للنقد، ووُصف بأنه غيرُ ديمقراطيٍّ[2] باعتباره لا يراعي الاختلاف الكبير في عدد السكان بين هذه الأقاليم[3].

وقد برّر أدريان بِلت ذلك في تقريره للجمعية العامّة للأمم المتّحدة فقال: "... **غير أنني أودّ أن أوضح أن أعضاء الجمعية عُيّنوا ولم يُنتخبوا خلافاً لمشورتي، وأنّ تمثيل الأقاليم الثلاثة على قدم المساواة في الجمعية الوطنية قد دعت إليه ضرورةٌ سياسيةٌ لم يكن في الإمكان تجنُّبُها، وذلك أن كُلاًّ من إقليمي برقة وفزّان قد جعلا المساواة في التمثيل شرطاً لازماً لاشتراكهما سواءً في لجنة الواحد والعشرين التحضيرية أو الجمعية الوطنية. وهكذا، لم يكن في الأماكن أن تنعقد أيّةُ هيئةٍ من هاتين الهيئتين على أي أساسٍ آخرَ. ولو رُفض هذا الشرط لما اتُّخذت الخطوة الأولى الهامّة نحو وحدة ليبيا...**"[4].

وفي 25 نوفمبر 1950م، عقدت الجمعية الوطنية التأسيسية أول اجتماعاتها في "**قصر بالبو**" بمدينة طرابلس وتمّ فيه انتخاب محمّد أبو الأسعاد (مُفتي طرابلس) رئيساً للجمعية. وخلال جلستها الثانية التي عُقدت في 27 نوفمبر تمّت مناقشة موضوع بناء الدولة؛ وتمّ في جلسة 2 ديسمبر 1950م إقرار قانونٍ ينصُّ على أن تكون ليبيا دولةً مستقلّةً ذات سيادةٍ، وأن يكون شكل الحكم اتحاديّاً فيدراليّاً عادلاً[5]. وقد جرت مناقشاتٌ لعددٍ من أعضاء الجمعية حول شكل الدولة الاتّحاديّ

---

(1) عن الجدل الذي ثار حول اختيار الأعضاء، يُنظر: خدوري، المصدر السابق، ص 167–178.

(2) خدوري، المصدر السابق، 175، 176.

(3) كان عدد سكان طرابلس وقتها ثُلُثَيْ عدد سكان ليبيا؛ فقد بلغ نحو 800 ألف نسمة. في حين كان عدد سكان برقة 300 ألف نسمة. أمّا فزّان فكان 50 ألف نسمة.

(4) الأمم المتّحدة، مندوب الأمم المتّحدة في ليبيا، التقرير السنوي الثاني لمندوب الأمم المتّحدة في ليبيا (أدريان بِلت)، وُضع بالتشاور مع المجلس الاستشاري، النص العربي، 30 أكتوبر 1951م، ص 193، 194.

(5) الجمعية الوطنية التأسيسية الليبية، مجموعة محاضر الجمعية الوطنية ولجنة الدستور المنبثقة عنها 1950–1951م، محضر الجلسة الثالثة يوم السبت 2 ديسمبر 1950م، ص 11.

في جلسات الجمعية الوطنية اللاحقة وخصوصاً من قِبل مُمثّلي طرابلس؛ حيث أظهرت النقاشات أن الوضع الاتحاديَّ (الفيدراليّ) هو وضعٌ طارئٌ لأنه مسألة وقتٍ وستحلُّ الوحدة الشاملة محلّه مستقبلاً؛ كما أن النّظام الاتّحاديّ هو أقرب للوحدة منه إلى الاتّحاد؛ وذلك بتكوين حكومةٍ مركزيةٍ تتركّز فيها وزارات الخارجية والمالية والدفاع والمواصلات والمعارف وشؤون القضاء. أمّا الحكومات المحلية فهي إدارات تُعنى بالشؤون المحلية الصِرفة ولا علاقة لها بأيّ جهةٍ خارجيةٍ [1]. ويبدو أن النظام الاتحاديّ قد تم فرضه من البعض، وقد قبله الآخرون على مضضٍ.

وفي ذلك يقول أدريان بِلت في تقريره "**قررت الجمعية الوطنية بعد انتخاب أعضاء مكتبها أن تنظر أولاً في مسألة شكل الدولة الليبية المقبلة، واقترح أحد ممثلي فزّان وهو نائب رئيس الجمعية أن يكون شكل الدولة اتحادياً، وأيّد ذلك الاقتراح أعضاءٌ آخرون، وقال بعضهم إنّه إذا كان من العسير في الظروف الحالية إنشاء دولةٍ مُوحّدةٍ فإن النظام الاتحاديّ إنما هو بمثابة الخطوة الأولى نحو تحقيق ذلك الهدف في المستقبل القريب، واعترض أحد الأعضاء الطرابلسيين على ذلك الاقتراح مؤكّداً أن إنشاء دولة مُوحّدة يتفق مع مصالح ليبيا، وأن وجود تلك الولايات المستقلة اقتصادياً سيُضعف الاقتصاد الليبيّ بوجهٍ خاصٍ، وأيّده في ذلك أحد زملائه الطرابلسيين لكنهما لم يُصرّا على هذه النقطة عندما لاقت معارضة الأغلبية العظمى؛ عندئذ وافقت الجمعية الوطنية بالإجماع وسط هتاف أعضائها على اختيار الشكل الاتّحاديّ للدولة الليبية**"[2].

ويظهر أن مُمثّلي برقة وفزّان هم من كانوا مُصرّين على النظام الاتّحاديّ؛ فقد تقدّم رئيس المؤتمر البرقاوي بمُذكّرةٍ إلى أدريان بِلت قبل انعقاد الجمعية الوطنية ذكر فيها أن انضمام برقة إلى وحدة ليبيا لن يكون إلاّ على أساسٍ اتّحاديّ[3].

كما أرسلت إحدى قبائل برقة إلى الأمير إدريس السنوسي مُصرّةً على أن تكون ليبيا الجديدة اتحاديّةً تحت تاج الأمير [1].

---

[1] للمزيد يُنظر: مناقشات الجمعية الوطنية، محضر الجلسة السادسة 14 ديسمبر 1950م، ص 19–22، محضر الجلسة التاسعة 18 يناير 1951م، ص 20، محضر الجلسة العاشرة 12 فبراير 1951م، ص 19–22، ص 20–23، ص 29.

[2] أدريان بِلت، المصدر السابق، صحيفة 33، بند 37.

[3] طرابلس الغرب، 2 فبراير 1950م، ص 1.

وعلّل البعض سبب حرص برقة وفزّان على النظام الاتحاديّ بالخوف من انتقال مركز الثقل السياسي إلى طرابلس فتفقُدَ كلَّ واحدةٍ منهما شخصيتها وتُصبح شريكاً صغيراً في ذلك الاتحاد[2]؛ غير أن البعض الآخر يُرجِعُ السبب في توجيه الدفّة في اتجاه تبني النظام الاتحاديّ إلى تأثير خطط ونوايا دولتيْ الإدارة البريطانية والفرنسية اللتان كانتا تأملان أن يُساعد النظام الاتحاديّ في تسهيل مناوراتها للبقاء وتدعيم وجودهما في البلاد.

ويُؤيّد ذلك ردُّ وزير الخارجية الفرنسي شومان على أحد نوّاب الجمعية الوطنية الفرنسية الذي وجّه انتقاداً للخارجية بضرورة الاهتمام وعدم التفريط في إقليم فزّان[*] لأهميته الاستراتيجية فقال: "**... ولكن ألم نتحصل على الأقل على شكل حكمٍ اتحاديٍّ يسمح لنا بالاحتفاظ بوضعنا في فزّان حيث لم ينسحب من جنودنا ولا جندي واحد**"[3]. وبالرغم من قبول مُمثّلي طرابلس النظام الاتحاديّ على مضضٍ فإنّ عامّة الشارع الطرابلسي رفضت ذلك القرار واعتبرته تفريطاً في حق البلاد، ومنافياً لقرار الأمم المتّحدة باستقلال ليبيا والذي نصّ على تكوين دولة مُوحّدةٍ ذات سيادة[4]. وبسبب رفضه لقرار الجمعية الوطنية بتبني خيار النظام الاتحاديّ، تعدّى رفض الشارع الطرابلسي إلى الجمعية الوطنية بأكملها بكافّة قراراتها؛ فخرجت المظاهرات والعرائض التي تنادي بوحدة ليبيا وإسقاط الفيدرالية[5]، وسحب الاعتراف بالجمعية الوطنية أيضاً[6].

---

(1) سالم الكبتي، ليبيا مسيرة الاستقلال (وثائق محلية ودولية)، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون ودار الساقية للنشر، 2013م، ج/ 2، ص 1011–1013.

(2) يُنظر: خدوري، المصدر السابق، ص 130.

(*) كانت فزّان تحت الاحتلال الفرنسي من يناير 1943م. للمزيد، يُنظر: رجائي ريان، "الاحتلال الفرنسي للجنوب الليبي وأثره على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، مجلة البحوث التاريخية، طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ع/ 1، س/ 12، يناير 1990م، ص 81–118.

(3) المملكة الليبية المتّحدة، مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية الأولى، مضابط دور الانعقاد الثاني 1953/52م، مضبطة الجلسة التاسعة 29 ديسمبر 1952م، ص 168.

(4) يُنظر: جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية (دراسة في الجغرافيا السياسية)، القاهرة، عالم الكتب، 1973م، ص 68.

(5) مظاهرة ضد النظام الفيدراليّ: طرابلس الغرب، س/ 7، ع/ 2277، 2 ديسمبر 1950م، ص 2.

(6) يُنظر: أدريان بِلت، المصدر السابق، هامش صحيفة 33، بند 37.

وقد علّل أدريان بِلت رفض النظام الاتحاديّ لدى البعض بقوله: "... **إن أولئك الذين يُحبّذون الشكل المُوحّد للدولة إنما كان دافعهم في الغالب هو الخوف من أن يُؤدّي النظام الاتحاديُّ إلى استقلالٍ ذاتيٍّ مُفرِطٍ لكلٍّ من الأقاليم الثلاثة، وخشوا من أن يتّسع ذلك الاستقلال إلى حدٍّ يُتيح لنفوذٍ أجنبيٍّ أو محلّيٍّ مُعارضة سلطة الحكومة المركزية أو تقويضها**"[1].

أما موقف صحيفة الوطن من عمل اللجنة والجمعية الوطنية وقرارها باعتماد النظام الاتحاديّ فقد فسّرته بمراعاة مصلحة الوطن والبلاد أولاً حتى ولو كان ذلك ضد قناعاتها. فعندما اقترب موعد اجتماع اللجنة التحضيرية، دعت الصحيفة أعضاء اللجنة إلى أن يعتبر كلُّ واحدٍ منهم نفسه مُمثلاً للبلاد بأكملها.

إذ جاء في مقالٍ لها بعنوان "**هذان واجبان**": "... **من المُنتظَر أن تجتمع لجنة الواحد والعشرين حوالي الثاني والعشرين من هذا الشهر، ومهمّة اللجنة كما هو معلوم أن تُقرّر طريقة تكوين الهيئة التأسيسية عن طريق الانتخاب أو طريق الاختيار، ومعلومٌ أيضاً أن الهيئة التأسيسية هي التي ستتولى وضع الدستور الليبي، ومعنى ذلك أن مهمّة لجنة الواحد والعشرين ستكون سهلة.. لا... فلن يقتصر الأمر على موضوع الانتخاب أو الاختيار، بل سيتعداه إلى العدد والنسبة وما يترتب عليها من وضعٍ لأساس الوحدة أو الاتّحاد... وواجبُ اللجنة أن يعتبر كلُّ فردٍ منهم أنه مُمثلٌ للشعب الليبي بأسره لا لجزءٍ من أجزائه. وبهذه الروح يُسيطر الانسجام على المجلس وتبرُز القوة في الهيئة ويسود الاخلاصُ الموقفَ**"[2].

ونشرت الصحيفة في نفس العدد أوّل بيانٍ صحفيٍّ عن جدول أعمال لجنة الواحد والعشرين وقراراها بتأليف الجمعية الوطنية[3].

وحول الخلافات بشأن طريقة تشكيل الهيئة التأسيسية، وجّهت الصحيفة كلمةً لممثلي إقليم فزّان في اللجنة الذين أصرّوا على انتخاب مُمثلي طرابلس، وكان ذلك بإيعازٍ من فرنسا التي أرادت الاحتفاظ بإقليم فزّان؛ فبيّنت لهم أن الانتخاب حقٌّ أريد به باطل. ورغم اقتناع الصحيفة بمبدأ الانتخاب، فإنها رأت أن مبدأ الاختيار كان حلاً فرضته ظروف الوضع الراهن وقتها والذي تطلّب

---

(1) المصدر نفسه، صحيفة 139، بند 309؛ صحيفة شعلة الحرية، ع/ 7، 8 مارس 1951م، ص 1.

(2) صحيفة الوطن، س/ 7، ع/ 223، 1 يوليو 1950م، ص 1.

(3) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

تضحياتٍ من كافّة الأطراف. ونشرت مقالاً نبّهت فيه إلى حِيَل كُلٍّ من بريطانيا وفرنسا لتعطيل التّطوُّر الدستوري بعنوان: "**تنبيه وتحذير**" جاء فيه:

"... **نسوقها إلى أُولي الشأن في الأمّة الليبية الذين ربما أدّت طرق الحكم المتناقضة في أجزاء البلاد الثلاث وما اشتملت عليه من جُزئيّات لا نهائية متباينة، أفزعت بريطانيا في وضعها عبقريتها وفرنسا دكتاتوريتها الاستعمارية إلى حجب هذه القاعدة البديهية عن أعينهم فانساقوا وراء تيار هذه العُقَد... نسوقها إلى ممثلي فزّان السّبعة في لجنة الواحد والعشرين الذين يقومون بتنفيذ تعليمات فرنسا حرفياً فيُخالفون ما اتفق عليه ممثلو برقة وطرابلس من تأليف الجمعية الوطنية بطريقة التعيين إلى الانتخاب...**"[1].

كما وقفت صحيفة الوطن موقفاً جادّاً من الذين يريدون وضع العراقيل أمام الهيئة التأسيسية بالجدل حول مبدأ التساوي بين الأقاليم، والاختيار بدلاً من الانتخاب. ورأت الصحيفة أنّ ضيق الوقت ودسائس الاستعمار أمران خطيران يجب مواجهتهما، وأنّ طريق الاختيار كان اختصاراً للوقت وتحاشياً للتزوير الذي قد يلحق العملية الانتخابية.

ومع ذلك طالبت الجميع بالرضا بالهيئة وبشرعيتها وبقراراتها من أجل استكمال بناء الدولة وتسريع خطوات تطوُّرها الدستوري؛ فنشرت مقالاً بعنوان: "**مقدّمةٌ ونتيجةٌ**" جاء فيه:

"... **اجتمعت الهيئة التأسيسية التي تكوّنت على أساس الاختيار لا الانتخاب، ورغم ذلك فالهيئة شرعيةٌ والاجتماع صحيحٌ والقرارات واجبةُ التنفيذ... نقول هذا الكلام الصريح ليسمعه القاصي والدّاني، وليدرك من يهمه الأمر أن الوقوف في طريق الهيئة التأسيسية لا معنى له غير عرقلة سير القضية وهي تتقدم حثيثاً نحو الوحدة والاستقلال... الاختيار مُقدِّمةٌ جاءت نتيجتَها هذه الهيئة التأسيسية القائمة... فما بالُ واضع المقدّمة لا يرضى بالنتيجة**"[2].

ودعت الصحيفة الجميع إلى تغليب المصلحة العامّة على المصالح الخاصة حيث مسألة وجود الوطن من عدمه هي على المحكّ الآن:

"... **إنّ نُكران الذات في هذا الوقت هو الموقف الوطني الصميم الذي يخدم به الوطني بلاده ويُسعد أُمّته، ونذكّرهم بأننا في معركة حياةٍ أو موتٍ، فلا يمكن أن نستغني عن دقيقة من**

---

[1] صحيفة الوطن، س/ 7، ع/ 232، 28 سبتمبر 1950م، ص 1.

[2] صحيفة الوطن، س/ 8، ع/ 246، 12 ديسمبر 1950م، ص 1.

وقتنا ولا ذرّةٍ من قُوّتنا ونشغَل أنفسنا (بالترقيات والمكافئات) وجيوش الأعداء المتكونة من (الوقت وأصحاب الوقت ومشاكل الوقت) تزحف وتتقدم... أمّا إذا كان هناك أخطاءٌ أو نواقصٌ شكليّةٌ أم جوهريةٌ فإنّ المصلحة الوطنية تُوجب علينا أن ننتبه ونُذكّر في غيرِ قطيعةٍ ولا تهديمٍ، لأن أيَّ محاولة هدمٍ باسم البناء لا يمكن أن تُحقّق غايةً ولا توصل إلى هدفٍ وإنما تجعلُ منّا أمّةً متناحرةً ومتنافرةً بلا أساسٍ ولا كيانٍ..."[1].

ومع اقتناع الصحيفة بمبدأ الوحدة، فإنها اعتبرت مبدأ الاتحاد الفيدراليّ حلاً مُؤقّتاً فرضته ظروف الوضع الراهن. ورغم أنه ضد قناعاتها فإنها اضطرت إلى غضّ الطرف عنه مراعاةً للمصلحة العامّة للوطن، وقبِلته باعتباره خطوةً تمهيديةً في طريق الوحدة الكاملة. كما اعتبرت أنه موضوعٌ داخليٌّ يمكن تسويتُه مستقبلاً طالما أمكن التوصّلُ إلى الهدف العاجل وهو إقامة الدولة الليبية المستقلة. هذا المعنى هو ما ضمّنته الصحيفة في مقال لها بعنوان "**هذا الاسم وأين المُسمّى**" جاء فيه: "**... أُطلق (الاسم) قبل أن يُوضع (المُسمّى)... فماذا جرى... تضاربت الآراء واضطربت الأفهام في هذه (الاتّحادية) وجاء دور التفسيرات والتأويلات فاتسع المُحلّل للتهويل والتضليل... ولم يكن ذلك غريباً ولا عجيباً... فالشعب الليبي يشعر بأنه (أمّةٌ واحدةٌ) لا يُفرّق بينها مُفرّقٌ، ويريد أن يكون بذلك (دولةً واحدةً) لا يفصل بينها فاصلٌ... ولكن هناك (ظروفٌ) ولا نقول (طبائعُ) اقتضت بل حتّمت أن يكون شكل الحكومة في الدولة الليبية (اتحاديّاً)... فما هي هذه الاتّحادية... هل ستُخالف رغبة الشعب وقرار هيئة الأمم أن تكون دولةً واحدةً...**"[2].

ووجهت صحيفة الوطن نظر الجمعية الوطنية (التأسيسية) وطالبتها بتحديد مقصدها من النظام الاتحاديّ: "**... لكنّ الشعب في حاجة إلى ضمان أقوى، فالاتّحادية الليبية لا زالت اسماً على غير مسمىً. ومن هنا يمكن للمُفسّر والمُؤوّل أن يُضلّل ويُهوّل... لذلك نعتقد أنّ من الحكمة أنْ تُبادر الهيئة التأسيسية الليبية بإعلان الأبناد الأساسية التي تُعطي للشعب صورةً واضحةً عن هذه الاتّحادية...**"[3].

---

[1] المصدر نفسه، نفس الصفحة.

[2] صحيفة الوطن، س/ 8، ع/ 248، 26 ديسمبر 1950م.

[3] المصدر نفسه.

ونوّهت الصحيفة إلى أن هذا القرار جاء بحكم الظروف لكنه لن يكون خروجاً عن قرار هيئة الأمم المتّحدة بوحدة البلاد، وأنه قرار وقتيٌّ طارئٌ؛ لكن يجب القبول به على الصورة التي جاء بها حتى لو كانت ناقصةً أو مشوّهةً "... **إننا نعترف بأن من المُتوقع أن يكون هناك نقصٌ في البناء وتشويهٌ في الشكل؛ ولكننا نعتقد أن أشدّ الوطنيين تطرُّفاً في الحقوق القومية لا تسمح له المصلحة الوطنية اليوم أن يهدم البناء بحجّة الاصلاح، ويطمس الشكل بقصد التجميل... فالوقت ضيّقٌ والموقف دقيقٌ، على كلّ وطنيٍّ يعرف قيمة الوقت ويُقدّر خطورة الموقف أن يجند نفسه لوطنه...**"[1].

كما نبّهت الصحيفة إلى أنّ النظام الاتحاديّ حتى لو لم يكن في مستوى الطموحات فهو يُشكّل مشكلةً داخليةً يمكن التغلّب عليها مع الوقت؛ لذا يجب على الجميع أن يتعاضد وأن تستلم السلطةَ أيُّ جهةٍ وطنيةٍ. فمهما حصل بين أبناء الوطن الواحد وأساءوا فيمكن أن ينصلح حالهم بإخلاص النية للعمل لصالح الوطن والبُعد عن العنف والبغضاء:

"... **إن أيّ شكلٍ من أشكال الحكم مهماً كان سيئاً أو فاسداً فإنه لا يتعدى كونه (مشكلةً داخليةً) يُمكن حلُّها بالحُسنى وإصلاحها بالتطور.... يجب أن يكون هدف الوطنيين اليوم متلخّصاً في العمل على أن تنتقل السلطة من أيدي الأجانب إلى أيدي الوطنيين؛ ثم يجب أن لا تتزاحم الأيدي الوطنية وتتشابك في معركة أهلية ليفوز بعضها بالسلطة دون البعض... فليستلم السلطة الوطنيون من أي حزبٍ ومن أي لونٍ... ويتفقوا ليُكوّنوا الدولة في أيّ شكلٍ وعلى أي وضعٍ... فمهما أساءوا في البداية فالإصلاح يُمكن في النهاية... ذلك هو ما يجب أن يكون لأن الإخلاص الصحيح للوطن يُناشدنا أن نُجنّب أبناءه مُشاحناتٍ ومُصادماتٍ يكون ضحيتَّها القضية الوطنية ولا ريب**"[2].

وقد حذّرت صحيفة الوطن من خطر المماطلة والتسويف على القضية الوطنية في مقالٍ في إحدى افتتاحياتها حمل عنوان:

"**إلى هؤلاء السادة**" سردت فيه الصحيفة الأحداث وشرحت المواقف وأعمال المفوّض للأمم المتّحدة في ليبيا لاستكمال إجراءات التّطور الدستوري وما صاحبه من انتقاداتٍ فقالت: "...

---

[1] المصدر السابق، نفس الصفحة.

[2] المصدر نفسه، نفس الصفحة.

الآن ماذا يريد هؤلاء السادة... أَنقضي على الهيئة التأسيسية ونُمزّق قراراتها ونعود من جديدٍ بعد عامٍ مضى دون فائدةٍ تُذكر؟[1] ثم وجّهت نظر الشعب إلى ضرورة الحرص على الوقت وتوجيه الجهود إلى ما فيه خيرُ الوطن، والبُعد عن الجدل "... **لم يبق سوى عامٍ واحدٍ يا (هؤلاء السادة)... إننا نناشدكم بوطنيتكم أن تُقدّروا هذا الموقف الداخلي والخارجي... إن من الأفضل لنا أن نُسارع بتكوين دولتنا ولو جاء الدستور ناقصاً في أبناده ولو كانت الحكومة غير كاملةٍ في وضعها ولو سُلّمت السلطة لغير ذوي الجدارة من الوطنيين... إنّ من الأفضل لنا ذلك من أن نتطاحن حول من يضع الدستور وحول الحكومة ومن يؤلف الحكومة وحول السلطة ومن يستلم السلطة...**"[2].

وحذّرت الصحيفة من إضاعة المزيد من الوقت في أشياءَ لا طائل منها، لأن الوقت المُتبقّي لإنشاء الدولة قصيرٌ لا يسمح بالمفاضلة بين الأشكال والأشخاص، والأوْلَى التركيز على استعادة سلطتنا من الأجانب؛ فقالت:

"... **نحن نريد أن نُوجد شيئاً من العدم، وقد حُدّد لنا الوقت وقد أضعنا أكثر من نصف هذا الوقت دون عملٍ مثمرٍ... هدفنا أن نُكوّن دولةً ذات سيادةٍ ومظهرُ هذه السّلطة في أيدي الوطنيين. فأين هي السلطة يا هؤلاء السادة... إنها لا تزال في أيدي الأجانب وأنتم لا زلتم تُفكّرون في من يجب أن يستلم السلطة... فليتقدّم من يتقدّم على أيّة صورة وليستلم السّلطة لنُكوّن دولتنا ويُصبح لنا مقعدٌ بين الأمم... يا (هؤلاء السادة) نُكرّر لكم الرجاء أن تُوحَّدَ الصفوف وتُؤلِّفوا القلوب وتتعاونوا لمصلحة الوطن مع جميع الوطنيين**"[3].

كما وجّهت صحيفة الوطن خطاباً مفتوحاً إلى السيد بشير السعداوي مُذكّرةً إيّاه بدوره الوطني في توحيد البلاد وتحريرها؛ لاعتراضه وحزبه على شكل الدولة الاتحاديّ وكان قبلُ قد أقرّه، وأنّه كان من الأجدى له أن يعمل على التخفيف من حِدّة الانقسام حول النظام الاتحاديّ؛ لأن خطر النظام الاتحاديّ أقلُّ من الأخطار الخارجية التي تُهدّد بعدم قيام الدولة أصلاً. وجاء في المقال: "... **لأن استكمال بناء الدولة حتى ولو على أُسسٍ غيرِ مرضيةٍ هو أهون حالاً من عدم**

---

[1] صحيفة الوطن، س/ 8، ع/ 243، 3 يناير 1951م، ص 1.

[2] صحيفة الوطن، س/ 8، ع/ 243، 3 يناير 1951م، ص 1.

[3] المصدر نفسه، نفس الصفحة.

بناءها لأن شكل الدولة مسألةٌ داخليةٌ لا تضرُّ جوهر الدولة ومن الممكن علاجها بالحسنى وبالتطور؛ أما عدم بناء الدولة فإنه يمثل خطراً خارجياً يتهدد كيان الدولة بالتهديم والتحطيم"[1].

ويبدو أن الانتقادات للنظام الاتحاديّ دامت حتى قبيل الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة بأيام؛ لهذا تصدّت صحيفة الوطن لتلك الانتقادات ونشرت في افتتاحيتها مقالاً بعنوان:

"**الخبر العجيب الغريب**" وضّحت فيه أُسُس النظام الاتحاديّ الذي تمّت الموافقة عليه وجاء فيه:

"... أعلنت الهيئة التأسيسية أن نظام الحكومة في الدولة الليبية الجديدة سيكون اتحادياً قامت زوبعة على الهيئة والاتحاد بحجّة أن الهيئة غيرُ منتخبة" [2]**... "قلنا (شكليةً) لأننا كما ردّدنا مراراً نؤمن بأن جوهر الدولة هو السّلطة الكاملة في ربوع الوطن، والاختلاف على الوضع الذي يتقدم به الوطنيون لاستلام السلطة من الأجانب مُضرٌّ كل الضرر لأنه مُفوّتٌ للفرصة التاريخية السانحة... لقد رأينا أن قيام الدولة على أساسٍ اتحاديٍّ لا يخرج عن جوهر الوحدة وذلك بإقامة (وزارة واحدة) تدير شئون البلاد في ماليتها ومعارفها وعدلها ودفاعها ومواصلاتها وتجارتها وخارجيتها فتُركّزُ في (وزارة واحدة) على أن تُشكّل إداراتٌ محليةٌ في الأجزاء الثلاثة للعناية بالشئون المحلية الصِرفة التي لا علاقة لها بأيّ جهةٍ خارجيةٍ... على هذا الأساس لم نجد حرجاً في الرضا بالأمر الواقع والدعوة إلى التغاضي عن الأخطاء التي يمكن علاجها فيما بعد داخلياً بعد أن يكون لنا كيانٌ دوليٌّ معترفٌ به رسمياً"**[3].

---

[1] خطاب مفتوح إلى بشير بك السعداوي: صحيفة الوطن، س/ 8، ع/ 245، 16 يناير 1951م، ص 1.

[2] صحيفة الوطن، س/ 8، ع/ 251، 27 فبراير 1951م، ص 1.

[3] المصدر نفسه، نفس الصفحة.

الخاتمة:

خلُص البحث إلى إثبات صحة فرضيته بأن صحيفة الوطن كانت صحيفة وطنية بامتياز عملت بمهنية واحترافية في خدمة قضية الاستقلال والوحدة، ومارست دوراً تعبويّاً مُؤيداً وداعماً لجهود المصالحة الوطنية. كما اتضحت من خلال البحث وجهاتُ نظرٍ ومواقفُ أخرى، منها:

1) مثّلت صحيفة الوطن وعاءً وسجّلاً تاريخياً لأحداث الفترة التي صدرت فيها؛ الأمر الذي يجعل منها وثيقةً هامّةً لها. فالراصد لأعمدة صحيفة الوطن يجدها مُلِمّة بجميع القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال نشر الأخبار وتوثيق الأحداث وتحليلها ورصد ردود الأفعال تجاهها خاصةً أعمال الإدارة البريطانية وتطوّرات القضية الليبية في الداخل والخارج.

2) مارست صحيفة الوطن دور الناقد للسياسة البريطانية؛ لأنها اعتبرتها المسؤولة عن انقسام وتجزئة الوطن. كما حرصت على كشف ألاعيب ونوايا دولتيْ الإدارة البريطانية والفرنسية في تعطيل خطوات التطور الدستوري وإعلان الاستقلال لتحقيق مطامعهما.

3) كانت صحيفة الوطن منبراً إصلاحياً وداعماً روحياً للشعب الليبي من خلال مساهمتها في تنوير الرأي العام الليبي وحثّه على ضرورة الوحدة، وأهمية المصالحة الوطنية في تقوية وتأكيد مساعي القوي الوطنية التي تناضل من أجل الاستقلال في المحافل الدولية.

4) واكبت صحيفة الوطن جميع جهود الوحدة والمصالحة فنشرت أخبارها وعلّقت عليها من خلال رؤيتها وتوجّهاتها، فسعت إلى توجيه الأحداث نحو الوحدة والأعمال التي قد توحّد، وصرف النظر عن الجهود التي تفرّق؛ فأثنت على دُعاة الوحدة والمصالحة، وانتقدت بالحسني حيناً وبالشدة أحياناً دُعاة التجزئة ومُعرقلي مشروعات الوحدة والمصالحة.

5) تبنّت صحيفة الوطن دور الواعظ والمشير والمحذّر والمحرّض في جميع مراحل التطور الدستوري قبل إعلان الاستقلال حسب مقتضى الحال في سبيل الوصول لإعلان قيام الدولة الوليدة في الموعد المحدّد.

6) سعت صحيفة الوطن لإظهار البلاد بمظهرٍ مُوّحدٍ أمام لجنة التحقيق الدولية؛ فكانت منبراً لتبصير الشعب بماهية اللجنة ودورها وأسباب وجودها في البلاد وواجبهم حيالها، ودعتهم إلى ضرورة تناسي الخلافات وتشكيل لجانٍ تعمل على تهيئة الرأي العام لاستقبالها؛ كما وجّهت نداءاتها

لأبناء الوطن للتعبير عن مطالبهم القومية في الوحدة والاستقلال.

7) تنازلت صحيفة الوطن على الكثير من قناعاتها كسباً للوقت لأجل التوصّل لوحدة البلاد واستقلالها في الموعد المحدد؛ فمثلا تنازلت عن قناعاتها بالانتخاب إلى الاختيار حفاظاً على عدم شقّ الصف خاصةً مع تمسّك البعض به؛ كما تنازلت عن قناعاتها بالوحدة التامّة فأيّدت النظام الاتحاديّ الفيدراليّ مع أنه ضد قناعاتها، فدعّمته ودعت للموافقة عليه وتبنّته باعتباره خطوةً في طريق الوحدة الكاملة.

ثبتٌ بالمصادر والمراجع:

أولاً: الوثائق الغير منشورة

- المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمخطوطات، وحدة الوثائق الأجنبية، ملف بحوث ومقالات رقم 39، تقرير من الأرشيف البريطاني بعنوان مذكرة عن جمعية برقة الوطنية (جمعية عمر المختار)، وضعته دار المعتمد البريطاني دي كاندول في بنغازي في 27 أكتوبر 1951م.
- المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمحفوظات، وحدة الوثائق العربية، ملف اللجان والأحزاب، ملف رقم 36، وثيقة رقم 67، ميثاق الجبهة الوطنية المتّحدة ونظامها الإداري.

ثانياً: الوثائق المنشورة

- تقرير القنصلية الأمريكية في بنغازي إلى وزارة الخارجية في واشنطن تحت عنوان "الجمعية الوطنية جمعية عمر المختار سابقاً"، بتاريخ 26 سبتمبر 1951م.
- الأمم المتّحدة، مندوب الأمم المتّحدة في ليبيا، التقرير السنوي الثاني لمندوب الأمم المتّحدة في ليبيا (أدريان بِلت)، وُضع بالتشاور مع المجلس الاستشاري، النص العربي، 30 أكتوبر 1951م.
- الجمعية الوطنية التأسيسية الليبية، مجموعة محاضر الجمعية الوطنية ولجنة الدستور المنبثقة عنها 1950-1951م.
- المملكة الليبية المتّحدة، مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية الأولى، مضابط دور الانعقاد الثاني 1953/52م.
- نيقولا زيادة (قدّم لها وأعدها للنشر)، ليبيا سنة 1948م، وثيقة رسمية، بيروت، الجامعة الأمريكية، 1966م.
- محمّد بشير المغيربي، وثائق جمعية عمر المختار(صفحة من تاريخ ليبيا)، القاهرة، دار الهلال، 1993م.
- الأمم المتّحدة، دارة الأنباء والنشر، القسم العربي، رقم 6-1-19، مشروع قرار اللجنة السياسية للجمعية العامّة لهيئة الأمم المتّحدة بشأن مصير مستعمرات إيطاليا السابقة.

ثالثاً: الصحف والجرائد

طرابلس الغرب، س/ 4، ع/ 888، 30 أبريل 1946م.

طرابلس الغرب، س/ 4، ع/ 914، 12 يونيو 1946م.

برقة الجديدة، س/ 4، ع/ 750، 12 يونيو 1946م.

برقة الجديدة، س/ 4، ع/ 776، 11 أغسطس 1946م.

طرابلس الغرب، س/ 4، ع/ 1099، 12 يناير 1947م.

صحيفة الوطن، س/ 4، ع/ 55، 14 يناير 1947م.

طرابلس الغرب، 14 يناير 1947م.

طرابلس الغرب، س/ 4، ع/ 1098، 15 يناير 1947م.

برقة الجديدة، س/ 4، ع/ 839، 15 يناير 1947م.

برقة الجديدة، س/ 4، ع/ 841، 21 يناير 1947م.

برقة الجديدة، س/ 4، ع/ 842، 22 يناير 1947م.

برقة الجديدة، س/ 4، ع/ 843، 24 يناير 1947م.

طرابلس الغرب، ع/ 1109، 26 يناير 1947م.

صحيفة الوطن، س/ 4، ع/ 58، 28 يناير 1947م.

صحيفة الوطن، س/ 4، ع/ 59، 4 فبراير 1947م.

صحيفة الوطن، س/ 4، ع/ 60، 11 فبراير 1947م.

برقة الجديدة، ع/ 852، 12 فبراير 1947م.

صحيفة الوطن، س/ 4، ع/ 63، 4 مارس 1947م.

صحيفة الوطن، س/ 4، ع/ 69، 15 أبريل 1947م.

صحيفة الوطن، س/ 4، ع/ 92، 23 سبتمبر 1947م.

صحيفة الوطن، س/ 4، ع/ 98، 18 نوفمبر 1947م.

صحيفة الوطن، س/ 4، ع/ 101، 9 ديسمبر 1947م.

صحيفة الوطن، س/ 5، ع/ 110، 10 فبراير 1948م.

صحيفة الوطن، س/ 5، ع/ 113، 2 مارس 1948م.

صحيفة الوطن، س/ 5، ع/ 115، 16 مارس 1948م.

صحيفة الوطن، س/ 5، ع/ 117، 30 مارس 1948م.

صحيفة الوطن، س/ 5، ع/ 119، 13 أبريل 1948م.

صحيفة الوطن، س/ 6، ع/ 203، 22 نوفمبر 1949م.

طرابلس الغرب، 2 فبراير 1950م.

صحيفة الوطن، س/ 7، ع/ 223، 1 يوليو 1950م.

صحيفة الوطن، س/ 7، ع/ 224، 27 يونيو 1950م.

صحيفة الوطن، س/ 7، ع/ 232، 28 سبتمبر 1950م.

طرابلس الغرب، س/ 7، ع/ 2277، 2 ديسمبر 1950م.

صحيفة الوطن، س/ 8، ع/ 246، 12 ديسمبر 1950م.

طرابلس الغرب، س/ 7، ع/ 1269، 16 ديسمبر 1950م.

صحيفة الوطن، س/ 8، ع/ 248، 26 ديسمبر 1950م.

صحيفة الوطن، س/ 8، ع/ 243، 3 يناير 1951م.

صحيفة الوطن، س/ 8، ع/ 245، 16 يناير 1951م.

صحيفة الوطن، س/ 8، ع/ 251، 27 فبراير 1951م.

صحيفة شعلة الحرية، ع/ 7، 8 مارس 1951م.

رابعاً: المصادر العربية والمُعرّبة

- أمال السبكي، قضية استقلال ليبيا في الأمم المتّحدة 1947–1952م، ط. 2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992م.
- جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية (دراسة في الجغرافيا السياسية)، القاهرة، عالم الكتب، 1973م.
- سالم الكبتي، المجهول من تاريخ ليبيا، ج/ 2، إدريس السنوسي الأمير والملك، بنغازي، دار

الساقية للنشر، 2013م.

- _____، ليبيا مسيرة الاستقلال (وثائق محلية ودولية)، ج/ 2، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون ودار الساقية للنشر، 2013م.
- سامي حكيم، حقيقة ليبيا، ط. 2، مزيدة ومنقحة، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1970م.
- الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، ط. 4، بيروت، دار المدى الإسلامي، 2004م.
- اللجنة الطرابلسية، الكتاب الأبيض في وحدة طرابلس وبرقة، القاهرة، دار الأنوار للطباعة، 1952م.
- مجيد خدوري، ليبيا الحديثة: دراسة في تطورها السياسي، ترجمة: نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1966م.
- محمّد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، مراجعة: يوسف المجريسي، بريطانيا، مركز الدراسات الليبية، أكسفورد، 2005م.
- _____، ميلاد دولة ليبيا الحديثة: وثائق تحريرها واستقلالها، ج/ 1، القاهرة، دار عيد للنشر والتوزيع، 2012م.
- مفتاح السيد الشريف، ليبيا نشأة الأحزاب ونضالاتها، بيروت، دار الفرات للنشر، 2010م.

خامساً: المجلات والدوريات

- مجلة عمر المختار، العدد الأول، أغسطس 1943م.
- رجب حراز، "الأحزاب الليبية وقضايا الاستقلال الإمارة–الوحدة 1946–1948م"، مجلة البحوث والدراسات العربية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ع/ 6، يونيو 1975م.
- رجائي ريان، "الاحتلال الفرنسي للجنوب الليبي وأثره على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، مجلة البحوث التاريخية، طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ع/ 1، س/ 12، يناير 1990م.
- علجية بشير العرُفي، "موقف صحيفة الوطن من التطوّرات الدستورية في ليبيا"، المجلة العلمية للدراسات التاريخية والحضارية، جامعة السيد محمّد بن علي السنوسي الإسلامية، العدد

الأوّل، 2018م.

سادساً: رسائل الماجستير والدكتوراه

سالمة عبدالعال الجاضرة، الجماعات السياسية الليبية (1943–1951م): أصولها التاريخية ومواقفها السياسية وممارستها التوفيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي، جامعة قاريونس، د. ت.